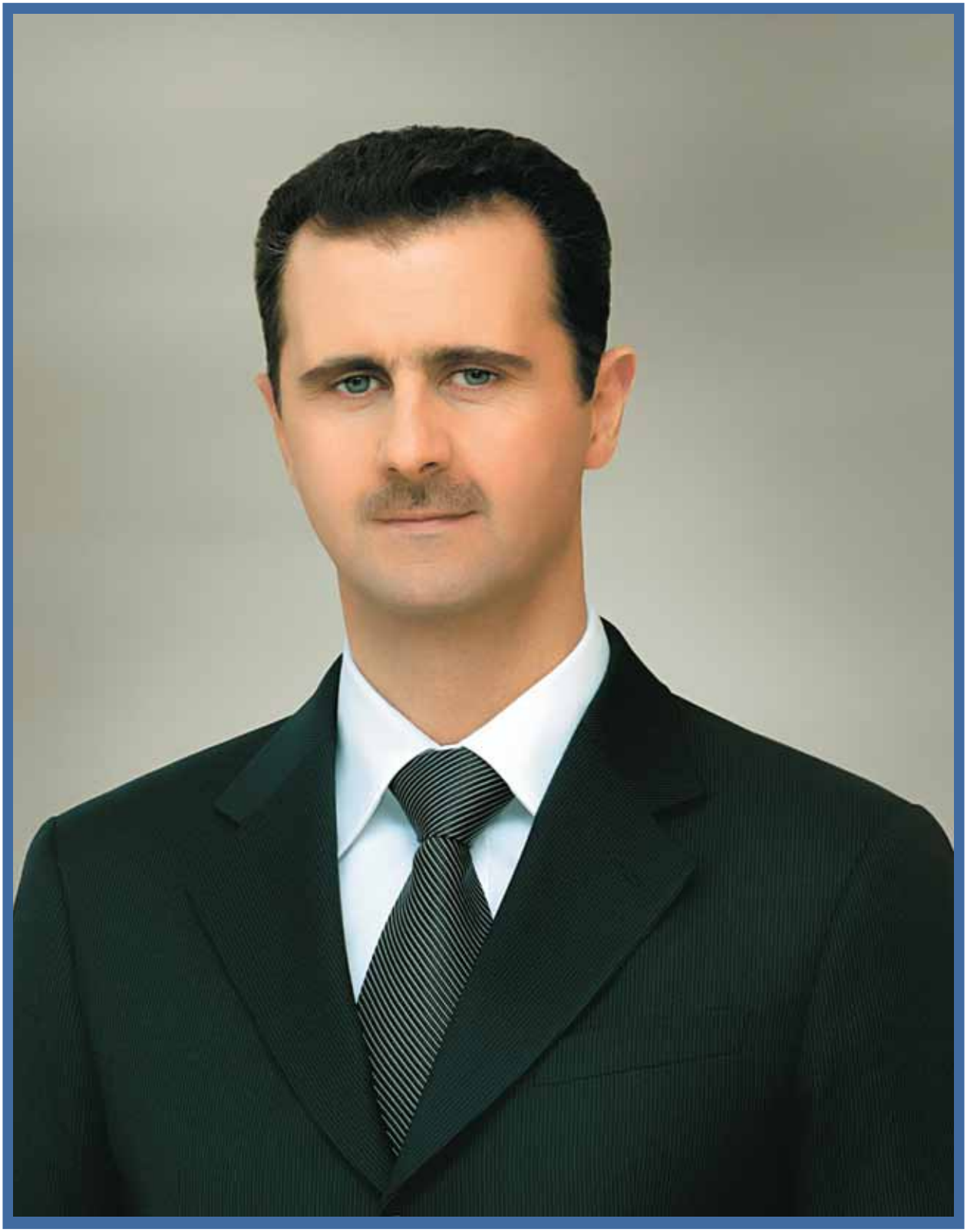

بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

قائمة المحتويات

مجلس الإدارة .....
كلمة رئيس مجلس الإدارة .....
الأداء المالي للمصرف .....
نشاطات المصرف وأعماله خلال عام ٢٠١٧ .....
الخطة المستقبلية لعام ٢٠١٨ .....
ميثاق التحكم المؤسسي .....
بيانات الإفصاح .....
البيانات المالية السنوية والإيضاحات المرفقة .....
الهيكل التنظيمي للمصرف .....
فروع المصرف والشركات التابعة .....

١- مجلس الإدارة: (نبذة تعريفية عن مجلس الإدارة)

السيد إيهاب السعدي / رئيس مجلس الإدارة:

ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل

تاريخ الميلاد: ١٩٦٢/١٠/٢

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة مالية / عام ١٩٩٠

الشهادة المهنية: (Certified Public Accountant (CPA / عام ١٩٩١

الخبرات العملية

عمل السيد إيهاب السعدي عام ١٩٩٠ مع شركة Grant Thornton في شيكاغو ومن ثم عمل لدى شركة آرثر أندرسن في كل من عمان ودبي لعدة سنوات في مجال الـ Investment Banking ، و يتمتع السيد إيهاب السعدي بخبرات واسعة و مميزة في العمل المصرفي ، حيث أن السيد إيهاب السعدي كان قد عمل لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل بمنصب مدير تنفيذي / الاستثمار وتمويل المشاريع الكبيرة خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٨ ، ثم عاد و التحق بالبنك في عام ٢٠١٣ بمنصب مساعد المدير العام لشؤون الاستثمار و تمويل المشاريع الكبيرة ، وتولى منصب رئيس المجموعة المصرفية (CBO) في حزيران ٢٠١٥، ثم استلم منصب المدير العام « بالوكالة » بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥، إلى أن تم تثبيته بمنصب الرئيس التنفيذي بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

- رئيس لجنة التحكم المؤسسي.
- عضو اللجنة التنفيذية.

عضوياته في هيئات و مجالس إدارة أخرى:

- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن الدولي / لندن.
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي / الأردن.
- رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة و التمويل / الجزائر.
- رئيس لجنة إدارة صندوق بنك الإسكان للتجارة و التمويل / صندوق الأوراق المالية الأردنية .
- عضو مجلس إدارة شركة الإسكان للاستثمارات السياحية و الفندقية (الميريديان).
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة كريف – الأردن.
- عضو لجنة إدارة المخاطر بنك الإسكان للتجارة و التمويل / الأردن.

عضويات سابقة في هيئات ومجالس إدارة أخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة سرايا العقبة عن صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي / الأردن من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣.
- عضو مجلس إدارة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار PADICO من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧.
- عضو مجلس إدارة شركة جوردانفست من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥

الدكتور عامر حسني لطفي / نائب رئيس مجلس الإدارة:

تاريخ الميلاد: ١٩٥٦/٥/٢٥

المؤهل العلمي: دكتوراه في التحليل الاقتصادي / جامعة بروكسل - بلجيكا عام ١٩٨٢

الخبرات العملية

عمل الدكتور عامر لطفي عام ١٩٩٤ أستاذاً في كلية الاقتصاد – جامعة حلب و شغل عدة مناصب إدارية من أهمها:

- رئيساً لهيئة تخطيط الدولة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢).
- وزيراً للاقتصاد و التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)..
- مدير عام المؤسسة العامة لحلج و تسويق الأقطان.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

- رئيس اللجنة التنفيذية.
- عضو لجنة التحكم المؤسسي.

عضوياته في هيئات و مجالس إدارة أخرى:

- رئيس هيئة المديرين - شركة المركز المالي الدولي للخدمات و الوساطة المالية / سورية.

السيد خالد الذهبي / عضو مجلس الإدارة:

ممثل بنك الإسكان للتجارة و التمويل

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣/٦/٢٠

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة / عام ١٩٨٥

الشهادة المهنية: CPA / عام ١٩٩٥

الخبرات العملية

يشغل السيد خالد الذهبي حالياً منصب رئيس المجموعة المالية في بنك الإسكان للتجارة و التمويل، و يمتلك خبرات طويلة و متنوعة في مجالات المحاسبة والرقابة المالية و التحليل المالي و الضريبي و التخطيط المالي و تطوير السياسات و الإجراءات و الأنظمة المحاسبية.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

- رئيس لجنة المباني.
- عضو لجنة إدارة المخاطر.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة الترشيحات و المكافآت.

عضوياته في هيئات و مجالس إدارة أخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ و السجائر ٢٠٠٦-٢٠١١.
- رئيس لجنة التدقيق / شركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ و السجائر ٢٠٠٦-٢٠١١.

السيد سائد زريقات / عضو مجلس الإدارة:

ممثل بنك الإسكان للتجارة و التمويل

تاريخ الميلاد: ١٩٧٣/٦/٢١

المؤهل العلمي: ماجستير في إدارة الأعمال / عام ٢٠٠٤

الخبرات العملية

يشغل حالياً منصب مدير تنفيذي - دائرة المؤسسات المالية لبنك الإسكان للتجارة و التمويل، و يمتلك خبرة تتجاوز ٢٠ عام في مجال العلاقات المصرفية الخارجية و إدارة عمليات التجارة الدولية.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

- عضو اللجنة التنفيذية.

السيد نادر حداد / عضو مجلس الإدارة:

تاريخ الميلاد: ١٩٥٢/١٢/١٩

المؤهل العلمي: إجازة في العلوم الاقتصادية / عام ١٩٧٦

الخبرات العملية

عمل في مجال استيراد الألبسة منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩٠ ، و من ثم وكيلاً لشركة SGS في حلب لمراقبة البضائع و منح شهادات الـ ISO و البيئة و السلامة المهنية منذ عام ١٩٩٠.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

- عضو لجنة التدقيق.
- عضوياته في هيئات و مجالس إدارة أخرى:
- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب.

المهندس مسعود صالحة / عضو مجلس الإدارة:

ممثل خزانة تقاعد المهندسين

تاريخ الميلاد: ١٩٥١/٠٤/٢٥

المؤهل العلمي: شهادة بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية

الخبرات العملية

انتخب رئيساً لفرع نقابة المهندسين في السويداء للفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٤ ، و في عام ٢٠١٤ انتخب عضواً في مجلس خزانة تقاعد المهندسين مع تسميته أمين سر لخزانة تقاعد المهندسين.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

- عضو اللجنة التنفيذية.
- عضو لجنة إدارة المخاطر.
- عضو لجنة المباني.

عضوياته في هيئات و مجالس إدارة أخرى:

- عضو هيئة المديرين في شركة لاواديسا اللاذقية / سورية.
- عضو هيئة الأمناء في جامعة قرطبة.

السيد تيسير الزعبي / عضو مجلس الإدارة:

ممثل الشركة السورية الليبية للاستثمارات الزراعية و الصناعية

تاريخ الميلاد: ١٩٥٩/٨/٧

المؤهل العلمي: إجازة في العلوم السياسية

الخبرات العملية

شغل عدة مناصب من أهمها:

- رئيس قسم « التجارة الخارجية » و « القسم المالي و النقدي » و « قسم التخطيط و التنمية الاقتصادية » في المكتب الاقتصادي القطري (١٩٨٣-١٩٩٥).
- مدير المكتب الاقتصادي في رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٠٣-٢٠٠٤).
- أمين عام رئاسة مجلس الوزراء من تاريخ ٢٠١١/٤/١٤ و حتى شهر٢٠١٦/٦.
- عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:
- رئيس لجنة الترشيحات و المكافآت.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التحكم المؤسسي.
- عضوياته في هيئات و مجالس إدارة أخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة السورية الليبية للإستثمارات الزراعية و الصناعية.

المهندس حسان يعقوب / عضو مجلس الإدارة:

تاريخ الميلاد: ١٩٥٦/٤/٢٠

المؤهل العلمي: شهادة بكالوريوس في الهندسة المعمارية / جامعة أرسطو طاليس - اليونان

الخبرات العملية

يمتلك عدة شركات تعمل في مجال الإنشاءات و التجارة و الصناعة و تركيب شبكات المياه و هو وكيل لعدة منتجات أوروبية قام بتنفيذ العديد من العقود التجارية و المقاولات مع القطاع العام.

عضوياته في لجان مجلس إدارة البنك:

- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة إدارة المخاطر.
- عضو لجنة المباني.

١- مجلس الإدارة: (نبذة تعريفية عن مجلس الإدارة)

٣- الأداء المالي للمصرف:

فيما يلي أبرز المؤشرات المالية الرئيسية للمصرف خلال السنوات الخمس السابقة

(المبالغ بملايين الليرات السورية)

البيان/السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغيير في عام ٢٠١٧
مجموع الموجودات	٦٥،٢٢٢,٣	٦٩،٢٢٤,٨	٨٦،٠٢٦,٨	١٢٤،٦٩٠,٤	١٣٩،٣٨٠,٨	٪١١,٨
ودائع العملاء والتأمينات	٥٢،٣٨٩,٨	٥٦،١٠٣,٥	٦٣،١١٧,٢	٨٣،٠٧٩,٤	٩٠،٢١٢,٠	٪٨,٦
ودائع البنوك	٢،٥٠٨,٨	٢،١٩١,٤	٧،٣٩٩,٤	١١،٨٩٥,٩	١٧،٥٤٩,٠	٪٤٧,٥
إجمالي الودائع	٥٤،٨٩٨,٦	٥٨،٢٩٤,٩	٧٠،٥١٦,٦	٩٤،٩٧٥,٣	١٠٧،٧٦١,٠	٪١٣,٥
صافي القروض و التسهيلات	١٩،٥٨٢,٨	١٧،١٩٥,٠	١٣،٤٥٩,١	١٤،٣٥٩,٩	١٦،٧٦٦,٣	٪١٦,٨
حقوق المساهمين	٨،٤٩١,٥	٨،٤٩٦,٧	٨،٥١٧,٢	١٤،٢٧٧,٥	١٦،٤٥٧,٠	٪١٥,٣
الربح الصافي قبل الضريبة	١,٧	٦,٥	٣,٤	٧،١٣٥,٤	٣،٠١٢,٥	٪٥٧,٨-
الربح الصافي بعد الضريبة	٢,٦	٥,٢	٢٠,٥	٥،٧٦٠,٣	٢،١٧٩,٥	٪٦٢,٢-
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة EPS (ليرة)	٠,٠٤	٠,٠٩	٠,٣٩	١٠٩,٧٣	٤١,٥١	٪٦٢,٢-
سعر السهم في نهاية العام (ليرة)	١٨١,٨	١٦٦,٠	١٤٢,٠	١٦٠,٠	٨٠٧,٢٨	٪٤٠٤,٦
العائد على متوسط الموجودات (ROaA)	٪٠,٠٠٤	٪٠,٠٠٨	٪٠,٠٢٦	٪٥,٥	٪١,٦٥	
العائد على متوسط الموجودات (ROaE)	٪٠,٠٣	٪٠,٠٦	٪٠,٢٤	٪٥٠,٥	٪١٤,١٨	

على الرغم من التحسن في سعر صرف الليرة السورية بنهاية عام ٢٠١٧ و الذي أدى إلى ظهور خسائر تقييم مركز القطع الأجنبي لدى كافة المصارف، فقد نجح المصرف في استيعاب تلك الخسائر البالغة ٣,٤ مليار ليرة سورية بالكامل وتحقيق أرباح تشغيلية قبل الضريبة بمقدار /٣,٠١/ مليار ليرة سورية، أما الأرباح الصافية بعد الضريبة فقد بلغت ٢,١٧ مليار ليرة مقابل ٥,٧٦ مليار ليرة في العام السابق.

الربح قبل الضريبة

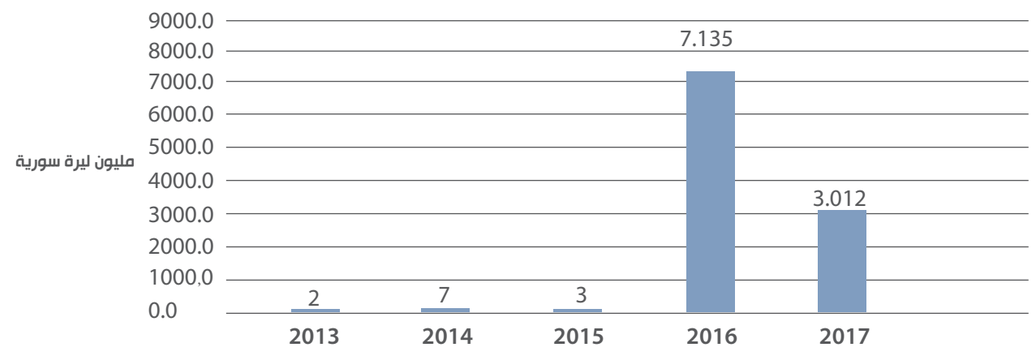

و قد جاءت أرباح البنك قبل الضريبة في عام ٢٠١٧ محصلة لما يلي:

١- ارتفاع الفوائد المقبوضة من البنوك بنسبة ٤٢٪ عن فوائد عام ٢٠١٦ و تحصيل جزء كبير من التسهيلات الائتمانية غير المنتجة و الاعتراف بالفوائد الناجمة عنها ضمن الإيرادات المعادة من فوائد معلقة.

٢- استرداد مخصصات التسهيلات الائتمانية المكونة مقابل تلك الديون و جزء من مخصصات المخاطر المحتملة.

تحليل المركز المالي:

إجمالي الموجودات:

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنك في نهاية عام ٢٠١٧ بمبلغ ١٤,٧ مليار ليرة و ما نسبته ١١,٨٪ ليصل إلى ١٣٩,٤ مليار ليرة مقارنة مع رصيد نهاية عام ٢٠١٦ البالغ ١٢٤,٧ مليار ليرة، و قد تحقق هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع مصادر الأموال و تحقيق أرباح عالية أدت إلى رفع حقوق الملكية.

مجموع الموجودات

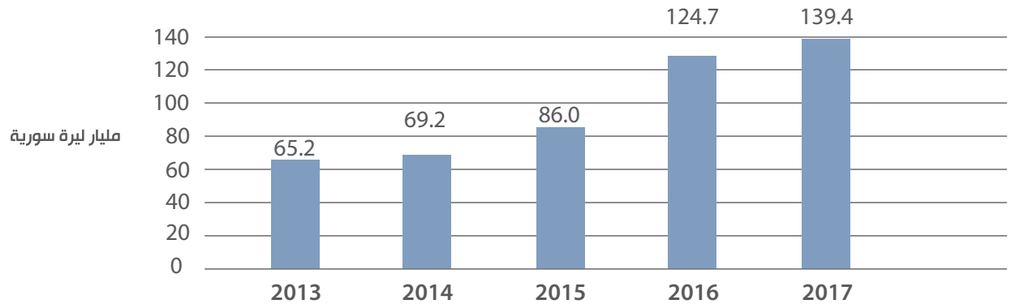

إجمالي الودائع:

زادت أرصدة ودائع العملاء خلال عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨,٥ مليار ليرة و بنسبة ١٠,٩٪ ليصل رصيدها إلى ٨٦,٢ مليار ليرة سورية، و تعكس هذه الزيادة ثقة العملاء الدائمة بالمصرف كوعاء ادخار آمن ، و ارتفع رصيد إجمالي الودائع (ودائع العملاء وودائع البنوك) خلال عام ٢٠١٧ بمبلغ ١٤ مليار ليرة وبنسبة ١٥,٨٪ عن رصيد نهاية عام ٢٠١٦ ليصل إلى ١٠٣,٧ مليار ليرة.

و فيما يلي جدول يوضح توزع ودائع العملاء حسب أنواع الحسابات المفتوحة مقارنة مع مثيلاتها في العام السابق: (المبالغ بملايين الليرات)

	٢٠١٦	النسبة	٢٠١٥	النسبة
حسابات جارية و تحت الطلب	٣٨،٢٨٤	٪٤٤,٤	٢٦،٣٦٣	٪٣٣,٩
ودائع لأجل	٣٦،٦٩٧	٪٤٢,٦	٤٤،١٩٠	٪٥٦,٩
حسابات توفير	١١،١٩٥	٪١٣	٧،١٣٧	٪٩,٢
المجموع	٨٦،١٧٦		٧٧،٦٩٠	

أما تطور مجمل ودائع العملاء و التأمينات النقدية على مدى السنوات الخمس الماضية فكانت كما يلي:

ودائع العملاء والتأمينات النقدية

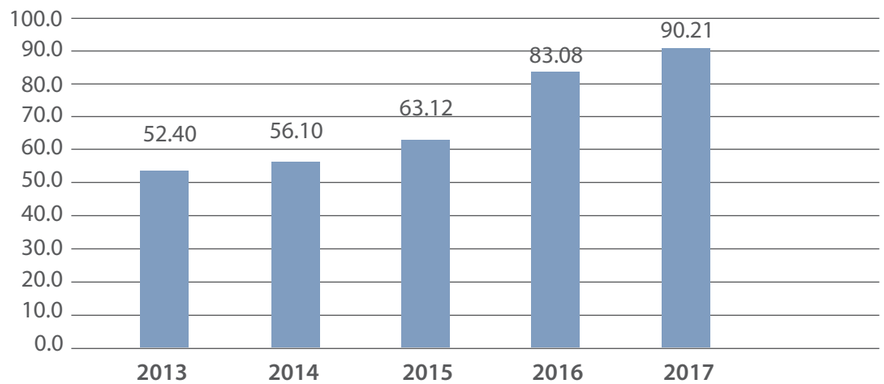

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

بلغ رصيد إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ٣٠,٨ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٧ و بعد تنزيل أرصدة المخصصات و الفوائد المعلقة يبلغ رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي ١٦,٨ مليار ليرة، أي بارتفاع مقداره ٢,٤ مليار ليرة و نسبته ١٦,٨٪ عن عام ٢٠١٦.

و لدى تحليل المحفظة تبين أن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى شكلت ما نسبته ٩٠,٦٪ من إجمالي رصيد المحفظة في حين استحوذت الشركات المتوسطة على ٦,١٪ من إجمالي رصيد المحفظة و شكلت تسهيلات الأفراد الشخصية و العقارية ما نسبته ٣,٣٪ من إجمالي رصيد المحفظة.

و قد شهد العام ٢٠١٧ تحسناً ملحوظاً في جودة المحفظة الائتمانية حيث انخفضت نسبة الديون غير العاملة من ٣٢,٦٪ في نهاية العام السابق إلى ٢٨,٣٪ في نهاية عام ٢٠١٧ نتيجة تركيز المصرف على تحصيل الديون المتعثرة و استمر المصرف في انتهاج سياسة منح تسهيلات جديدة خلال عام ٢٠١٧ ضمن شروط تكفل جودة القروض من ناحية انعدام المخاطر و كفاية الضمانات و انتظام مصادر السداد و موثوقية العملاء.

تطور صافي التسهيلات الائتمانية

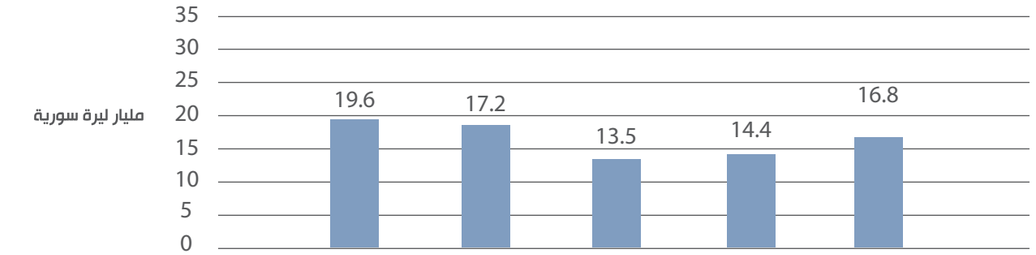

حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين /١٦,٥/ مليار ليرة سورية أي بزيادة عن العام السابق مقدارها /٢,١٨/ مليار ليرة سورية و بنسبة /١٥,٣٪/، و تعزى هذه الزيادة إلى الأرباح المحققة في عام ٢٠١٧ و التي سيكون لها أثر واضح على ارتفاع كافة المؤشرات و النسب الاحترازية المرتبطة بحجم حقوق الملكية لدى المصرف.

و فيما يلي مؤشر بياني بنمو حقوق المساهمين خلال السنوات الخمس الماضية:

حقوق المساهمين

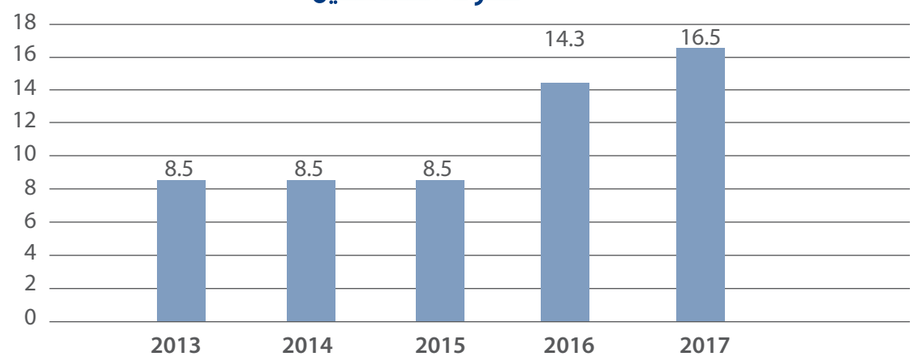

تحليل مؤشرات الأداء العام للبنك:

انعكست التطورات الإيجابية التي حققها البنك خلال عام ٢٠١٧ في بنود قائمة المركز المالي و بيان الدخل على مؤشرات الملاءة المالية للبنك بشكل واضح و على النحو التالي:

بلغ معدل العائد على الموجودات (ROaA) حوالي ١,٦٥٪ عام ٢٠١٧ مقابل ٥,٥٪ في عام ٢٠١٦، في حين بلغ معدل العائد على حقوق الملكية (ROaE) حوالي ١٤,١٨٪ مقابل ٥٠,٥٪ في عام ٢٠١٦.

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بشكل ملحوظ لتبلغ ٢٠,٤٪ في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ١٦,٢٪ بنهاية العام السابق، و هي تزيد عن الحد الأدنى المطلوب في تعليمات مجلس النقد و التسليف و البالغ ٨٪ مما يؤكد قوة و متانة المركز المالي للبنك.

حافظ المصرف على نسبة سيولة عالية بلغت ١٠٣٪ في نهاية عام ٢٠١٧ و هي تقل عن النسبة المحتسبة بنهاية عام ٢٠١٦ و البالغة ١٠٧٪.

بلغ العائد الأساسي على السهم (EPS) بنهاية عام ٢٠١٧ مايعادل ٤١,٥٢ ليرة سورية.

ارتفع سعر سهم المصرف الدولي للتجارة و التمويل من ١٦٠ ل.س بنهاية عام ٢٠١٦ ليغلق على سعر مقداره ٨٠٧,٢٨ ل.س محققاً بذلك زيادة نسبتها ٤٠٤,٦٪، و بهذا السعر بلغت القيمة السوقية لأسهم رأسمال المصرف حوالي ٤٢,٤ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٧ و هذا يدل على الثقة الكبيرة للمساهمين بالمصرف.

٤-أنشطة المصرف خلال عام ٢٠١٧:

بالرغم من كل ما حملته الأزمة الحالية للبلاد من تبعات اقتصادية، بالإضافة للعقوبات الخارجية و المعوقات الأخرى التي تكتنف عمل القطاع المصرفي في سورية، تمكن المصرف الدولي للتجارة و التمويل خلال عام ٢٠١٧ من الاستمرار في إثبات قدرته التنافسية و الحفاظ على مستوى النمو و التطوير الذي اعتاد على بلوغه محققاً معظم الأهداف الرئيسية التي سعى إليها.

المجموعة المصرفية للأفراد:

انطلاقاً من سعي المصرف الدائم لتلبية احتياجات عملائه فهو يستمر في توفير أفضل الخدمات و المنتجات المصرفية و بجودة عالية و بما يعزز موقعه في سوق الخدمات المصرفية، واقترن ذلك بالتوسع في شبكة الفروع و فيما يلي نبذة عن أهم إنجازات المصرف في مجال تقديم الخدمات المصرفية للأفراد خلال العام:

الانتشار و التفرع المصرفي:

واصل البنك في عام ٢٠١٧ تعزيز مكانته في السوق المصرفية بافتتاح فرعه الحادي و الثلاثون في أبو رمانة و تأهيل المقر الجديد لفرع حوش بلاس الذي تم افتتاحه في بداية عام ٢٠١٧، و بذلك يبلغ عدد فروع المصرف العاملة ١٩ فرع وعدد أجهزة الصراف الآلي ٢٢ جهاز بنهاية عام ٢٠١٧ ، و تنتشر شبكة فروع المصرف و أجهزة الصراف الآلية في مواقع استراتيجية مختارة بعناية في مختلف محافظات القطر.

القنوات المصرفية الالكترونية:

استمر البنك في التوسع باستخدام التكنولوجيا المصرفية في تقديم الخدمات الالكترونية من خلال فروع المصرف العاملة بالإضافة إلى أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في كافة الفروع و بعض الأماكن الأخرى على مدار الساعة حيث يوفر المصرف الدولي للتجارة و التمويل لعملائه باقة من المنتجات والخدمات المصرفية تتميز بالسرعة والسهولة وهي: الرسائل القصيرة SMS وشبكة الانترنت Dawli Online والبنك الناطق Phone Banking وخدمة تعبئة بنزين السيارات عن طريق البطاقة Petro Cardو توطين فواتير الهاتف الخليوي – MTN Syriatel و بعض مزودي خدمات الانترنت.

جودة الخدمة و العناية بالعملاء:

يؤمن المصرف بأن رضا عملائه و التميز في خدمتهم خيار استراتيجي يحتل سلم أولويات عمله و ذلك بهدف تعزيز مستوى ثقة العملاء بخدمات المصرف و منتجاته و لضمان أن تعكس هذه الخدمات الصورة الأمثل للبنك و انطلاقاً من هذه الأولوية يواصل المصرف إجراء دراسات للوقوف على مستوى رضا العملاء و العمل على تحسينه.

القروض الشخصية:

استمر البنك في تقديم القروض الشخصية و توطين الرواتب لاسيما من خلال البرامج الموجهة إلى المهنيين وموظفي النقابات و الشركات التي قامت بتوطين رواتبها و التي أخذت بالاعتبار تبسيط إجراءات المنح و تقديم شروط ميسرة و أسعار فوائد تفضيلية تتناسب مع الاحتياجات التمويلية و إمكانات مختلف شرائح العملاء الأفراد حيث ارتفع رصيد التسهيلات السكنية و الشخصية بشكل ملحوظ في نهاية عام ٢٠١٧.

الأعمال المصرفية للشركات و المؤسسات:

على الرغم من استمرار تأثر بعض المناطق في القطر بحالة عدم الاستقرار الأمني، و سياسة التأني التي ينتهجها المصرف في تمويل مشروعات جديدة فقد واصل تقديم الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم عملية إعادة الإعمار و عدد من الشركات و المشاريع الكبيرة التي تنفذها المؤسسات الوطنية و الشركات المحلية إضافة إلى تقديم الكفالات المصرفية الضخمة لعدد من المشروعات الكبرى والمشاريع الاستثمارية ، و إدراكاً لأهمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة (SMEs) و دورها الهام في الاقتصاد المحلي فقد واصل تمويل مشاريع خاصة بتلك المنشآت التي تعتبر مكون أساسي في الاقتصاد الوطني ، مع التركيز على آجال القروض الممنوحة و التأكد من كفاية الضمانات و الرهونات في المناطق الآمنة لغاية تخفيف المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية و العمل على تعزيز المخصصات و إعادة تقييم الضمانات المقدمة لقاء التسهيلات والتركيز على عملية التحصيل و متابعة العملاء بشكل مستمر.

و في هذا الإطار تمكن المصرف من تخفيض نسبة التسهيلات غير المنتجة من ٣٢,٦٤٪ بنهاية عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٢٨,٢٦٪ في نهاية عام ٢٠١٧ بفضل الجهود الكبيرة التي بذلت لتحصيل جزء كبير من الديون و إبرام تسويات و عمليات إعادة جدولة أصولية تتناسب مع الإمكانات الحالية للعملاء المعسرين.

خدمات الخزينة و الاستثمار– المؤسسات المالية:

تمكنت إدارة الخزينة في المصرف من إدارة الأموال و توظيفها بكفاءة عالية رغم الصعوبات التي تفرضها الظروف الراهنة، وقد استطاعت أن تحقق أهدافها في مجال العمولات و الإيرادات التشغيلية من خلال حسن إدارتها لموجودات المصرف من القطع الأجنبي و فوائض السيولة المتوفرة بالليرة السورية، هذا بالإضافة إلى التزام البنك بالمحافظة على معدلات سيولة تفوق المعايير الموضوعة من قبل مصرف سورية المركزي.

و تمكن المصرف من المحافظة على علاقات ممتازة مع بعض البنوك المراسلة رغم إحجام الكثير من البنوك و توقفها عن التعامل مع البنوك السورية، حيث استمر المصرف بتقديم خدماته في مجال تنفيذ العمليات المصرفية الخارجية و تمويلها.

التطوير التنظيمي و الإداري:

واصل المصرف خلال عام ٢٠١٧ مراجعة و تحديث العديد من أدلة السياسات و الإجراءات و ذلك لزيادة كفاءة العمليات المصرفية المختلفة، و تعزيز الرقابة على مختلف الأعمال و الأنظمة الائتمانية و التشغيلية.

تنمية الموارد البشرية:

يفتخر المصرف الدولي للتجارة و التمويل بكوادره البشرية التي تعتبر العنصر الأهم في تحقيق نجاحات المصرف على مدى سنوات عمله الماضية والتي تعتبر من أهم أصوله الثابتة و أكثرها قيمة .
إذ يحرص المصرف على توفير بيئة العمل المناسبة التي تكفل الاستقرار لموظفيه وتعزز من رضاهم و ولاءهم.

كما واصل المصرف التركيز على تطوير قدرات و مهارات العاملين لدى المصرف و تنمية الروح القيادية لديهم وتدريبهم على العمل بروح الفريق الواحد كما تبنى المصرف سياسة إتاحة الفرص أمام الموظفين للترقية والتطوير من خلال الانتقال الى وظائف أخرى و التي ستنعكس على تنويع خبرات الموظفين وإثرائها مع مراعاة انطباق شروط العدالة والكفاءة و الأحقية في النقل والترفيع .

الاختيار والتعيين:

إن تزويد المصرف برأس المال البشري المطلوب لتحقيق أهدافه التشغيلية و الاستراتيجية يعد مهمة صعبة نسعى باستمرار لإنجازها و تحقيقاً لهذه الغاية نقوم باعتماد نهج استراتيجي للتوظيف و اختيار الأشخاص المناسبين مع مجموعة المهارات المناسبة ، و لتحقيق هذا التوجه حيث قام المصرف بإنجاز المبادرات التالية :

- المشاركة في معارض التوظيف .
- تعيين أصحاب التحصيل العلمي المتميزين من حديثي التخرج من الجامعات السورية .
- تعزيز العلاقات مع الجامعات الرسمية من خلال طلب كشوفات دورية بأسماء الخريجين بهدف استقطاب المتفوقين منهم .

التدريب والتطوير:

انطلاقاً من ادراك المصرف بأن القدرات و الكفاءات المصرفية المؤهلة و المتخصصة هي ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى تقديم الخدمة للعملاء فقد استمر المصرف في الاعتماد على التدريب النظري و العملي لإعداد و تأهيل الموظفين و رفع مستويات الأداء المهني من خلال إتاحة الفرص التدريبية في مختلف مجالات العمل المصرفي ولكافة المستويات الادارية.

فالتدريب هو الوسيلة لزيادة انتماء الموظفين وتحفيزهم على العمل ومساعدتهم في تنمية أنفسهم داخل العمل و بما ينمي مهارات المدرب والمتدرب.

هذا وإيماناً من المصرف بأن الاستثمار في التدريب مطلب ضروري لتطوير قدرات موظفيه وتنمية مهاراتهم بما يمكنهم من القيام بأعمالهم بدرجة عالية من الاحتراف من جهة و بهدف بناء قيادات مستقبلية واعدة لإدارة المصرف لذلك فقد ركز المصرف على طرح مجموعة شاملة و متنوعة من البرامج التدريبية .

فقد بقيت برامج تدريب الموظفين على قمة أولويات إدارة المصرف من خلال إعداد دورات داخلية للموظفين و كما يلي:

- برامج تأهيل الموظفين الجدد .
- عقد دورات تدريبية متخصصة لموظفي خدمة العملاء في مجال التواصل الفعال مع العملاء والبيع المتقاطع والامتياز في خدمة العملاء والعناية بهم .
- عقد دورات متخصصة في مجال المخاطر و الامتثال و التسهيلات الائتمانية .
- ندوات تعريفية بقرارات مصرف سوريا المركزي و آليات العمل .
- كما تم ايفاد الموظفين الى دورات تدريبية خارجية حيث وفر المصرف ما يقارب ٥٠ فرصة تدريبية لموظفي المصرف خلال عام ٢٠١٧ شملت كافة نواحي و مجالات العمل المصرفي .

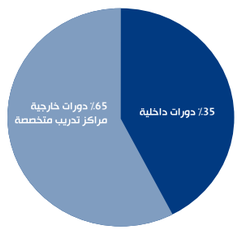

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية المنفذة خلال عام 2016

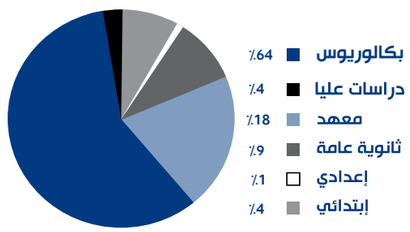

عدد الموظفين حسب المؤهل العلمي

حيث بلغ اجمالي عدد الدورات التدريبية التي عقدت خلال عام ٢٠١٧ بواقع ٥٣ دورة تدريبية وكما يلي:

■ متقدم : ١٤ دورة ■ متوسط : ٢٤ دورة ■ مبتدئ : ١٥ دورة

إدارة المخاطر

توفر إدارة المخاطر بيئة عمل مصرفية سليمة و آمنة من المخاطر و الأزمات بغرض مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه و تلافي حدوث المخاطر التي تؤثر في أدائه أو الحد من آثارها السلبية في وقت مبكر يساعد في تصميم الإجراءات المثلى و الأكثر فاعلية لإدارتها و التحكم بها.

و يتم إدارة كافة أنواع المخاطر من خلال وحدات متخصصة تتبع لإدارة المخاطر حيث تغطي الجوانب التالية: (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل و مخاطر الأعمال و مخاطر الالتزام، مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار الصرف).

إن استراتيجية إدارة المخاطر هي عبارة عن عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، و هي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر و ترتيب أولوياتها و تطبيق الاستراتيجيات للتقليل من المخاطر، حيث تتضمن كلاً من الوقاية من المخاطر المحتملة، و الاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية، فهي عملية مستمرة تشترك فيها الموارد البشرية في جميع فروع و مراكز العمل بالمصرف و على صعيد كافة المستويات الإدارية.

تتبع المخاطر ورفع التقارير عنها حيث تعتبر إدارة المخاطر بالمصرف المسؤولة عن تتبع المخاطر، و تحديث سجلات المخاطر لديها و التحقق من فعالية أنشطة الاستجابة، و مراقبة توقيت البدء في أنشطة خطة الطوارئ ، كما تعتبر إدارة المخاطر المسؤولة عن رفع حالة المخاطر إلى مجلس إدارة المصرف و الإدارة العليا لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

إدارة المخاطر: الجهة المسؤولة عن متابعة و قياس و مراقبة المخاطر و التأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة و أهم مهامها:

- الاطلاع على ملخص تقارير التدقيق الخارجي و الداخلي، و تقارير المصرف المركزي، المتعلقة بتقييم المخاطر و نقاط الضعف ، و دراسة المواضيع ذات الصلة بإدارة المخاطر بغرض التحسين و التطوير.
- تزويد مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي بالنتائج التي يتم التوصل إليها في حال التعرّض لأي أحداث غير متوقعة و وضع التوصيات اللازمة للحد من المخاطر المترتبة على ذلك.
- المشاركة في التخطيط لأي منتجات أو إجراءات جديدة و اعتمادها.
- تثقيف الموظفين حول مواضيع إدارة المخاطر، و إعداد إرشادات مكتوبة بهذا الخصوص.

مراقبة الالتزام:

تقوم إدارة الالتزام بالتأكد من التزام المصرف و سياساته الداخلية بجميع القوانين و الأنظمة و التعليمات و الممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية لحماية المصرف من التعرض للعقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة من جراء عدم الالتزام بالقوانين و الأنظمة و التعليمات، و لغاية أداء الإدارة لوظيفتها قامت بما يلي:

- متابعة جميع الطلبات الواردة من هيئة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و مصرف سورية المركزي و الالتزام بالرد وفق مواعيدها ومضامينها.
- تقديم المشورة لكافة مراكز العمل و الفروع في مجالي الالتزام القانوني و مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و العقوبات الدولية.
- متابعة و استكمال الإجراءات المتخذة لدى المصرف للتوافق مع التعليمات و الأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية لحماية المصرف من مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب و مخاطر عدم الالتزام القانوني.
- تزويد مجلس الإدارة بتقارير حول عمل إدارة الالتزام بشكل نصف سنوي.
- القيام بزيارات ميدانية بغاية التحقق من الالتزام بالقوانين و التعليمات و السياسات و الإجراءات ذات الصلة بالعمل المصرفي و مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
- زيادة الوعي بتعليمات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، و بناء ثقافة الالتزام بالقوانين و التشريعات و القرارات و التعاميم الصادرة عن السلطات الرقابية و المتعلقة بالقطاع المصرفي من خلال الدورات التدريبية للموظفين لدى المصرف.
- متابعة الإجراءات اللازمة المتبعة وفقاً لأحكام قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) لدى كافة فروع المصرف بانتظار استلامنا لرقم التعريف العالمي الوسيط GIIN الخاص بالمصرف لأن تسجيل المصرف قيد المراجعة من قبل دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية / مصلحة الضرائب الأمريكية IRS.
- التنسيق و التعاون مع الشركة التابعة بخصوص إعداد سياسات و إجراءات خاصة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

تكنولوجيا المعلومات:

نجح المصرف في تحقيق معظم متطلباته في مجال أنظمة المعلومات من خلال المشاريع المنفذة خلال عام ٢٠١٧ و التي تركز على خلق بيئة عمل آمنة بتوافرية عالية مع مراعاة مواكبة آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات و خاصة في مجال الخدمات لتلبي متطلبات المصرف.

حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع التي تخدم هذا الهدف و كما يلي:

١- المشاريع المتعلقة بتحقيق التوافرية العالية و تأمين استمرارية الأعمال و تغطية الكوارث على مستوى الأنظمة المستخدمة و الاتصالات بين مراكز العمل المختلفة.

٢- المشاريع التي تعزز أمن المعلومات و تخلق بيئة عمل آمنة سواء من خلال الأنظمة المستخدمة أو شبكة الاتصالات.

٣- المشاريع التي تركز على تسهيل الأعمال و تسريعها و زيادة موثوقية البيانات و سهولة و سرعة الوصول إلى الموارد.

٤- المشاريع التي تؤمن توسيع بيئة العمل و تحديثها من خلال تطبيق آخر التحديثات و الإصدارات من الأنظمة المعتمدة في المصرف و شراء التجهيزات الضرورية لتنفيذ الأعمال المصرفية المختلفة و زيادة القدرة الاستيعابية لمركز البيانات الرئيسي و الرديف.

٥- المشاريع المتعلقة بالتوافق مع قرارات السلطة الرقابية من خلال اعتماد أفضل المعايير العالمية في تقديم الخدمات المصرفية.

٦- المشاريع التي تركز على تقديم خدمات جديدة و مبتكرة للعملاء لدعم تنافسية المصرف في السوق السورية.

٧- اعتمدت إدارة الأنظمة على خبرة موظفيها لتطوير البرامج و تنفيذ المشاريع و إيجاد أفضل الحلول التي تراعي تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى في ظل الظروف الراهنة.

٨- تم إعداد و تنفيذ خطة تدريب تهدف لرفع المستوى الفني لموظفي الأنظمة و توظيف الخبرات الجديدة التي يكتسبونها في تنفيذ العديد من المشاريع و الأعمال دون تكاليف إضافية يتحملها المصرف ، ما يعتبر استثمار ناجح و يؤدي دور مهم في تخفيف النفقات في ظل الظروف الراهنة.

٥-الخطة المستقبلية لعام ٢٠١٨:

انطلاقاً من المتغيرات التي تحيط ببيئة العمل و الظروف الاقتصادية و الأمنية الراهنة و تحسباً لأية مخاطر متوقعة أو غير متوقعة فقد تبنى المصرف استراتيجية عمل خلال عام ٢٠١٨ تستند على تدعيم المركز المالي و تعزيز الاحتياطيات و حقوق الملكية، و التركيز على ضمان استمرارية الأعمال في كافة قطاعات و إدارات المصرف.

و فيما يلي أبرز المحاور التي ارتكزت عليها الخطة المستقبلية للعام القادم:

١- العمل على تحسين جودة الأصول و متانتها و الاستمرار في معالجة الديون غير العاملة القائمة و رفع كفاءة التحصيل، إضافة إلى الاستعداد لمواجهة كافة أنواع المخاطر المتوقعة و لاسيما الائتمانية منها عن طريق تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الديون التي قد تتحول إلى ديون غير منتجة.

٢- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل في المصرف و زيادة الإيرادات.

٣- زيادة معدلات النمو و العائد المتحققة خلال العام السابق في ظل التحديات الكبيرة و غير المسبوقة و التي تؤثر بشكل سلبي على مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية إضافة لتأثير التداعيات الناتجة عن الأزمة.

٤- تدعيم القدرة المالية و تأمين السيولة الكافية بنسب تفوق الحدود الدنيا المقررة من قبل الجهات الرقابية لمواجهة كافة التزامات البنك.

٥- زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية لتعزيز إمكانات الأنظمة المستخدمة لدى المصرف.

٦- الاستمرار في تعزيز قدرات الكادر الوظيفي للبنك من خلال الاحتفاظ بأفضل الكوادر و الارتقاء بأداء الموظفين و مهاراتهم و تحسين قدراتهم على الاتصال و التواصل و بما يعزز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء و استقطاب الكفاءات المتميزة جنباً إلى جنب مع برامج التدريب و التطوير المستمرين بالإضافة إلى تطبيق خطط الإحلال الوظيفي.

٧- الالتزام بأفضل الممارسات و المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر و الامتثال والتحكم المؤسسي.

٨-تحسين رضا العملاء باعتباره أحد أهم القيم الجوهرية للبنك، و هدفاً استراتيجياً يتصدر قائمة الأهداف الاستراتيجية.

٦- ميثاق التحكم المؤسسي:

استناداً إلى قرار نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٩، ودليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية الصادر عن مصرف سورية المركزي. فقد سعت إدارة المصرف لتبني مبادئ التحكم المؤسسي بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية، إيماناً من إدارة المصرف بأن نظام الحوكمة الجيد يعتبر من الدعائم الأساسية لإنعاش أي مؤسسة واستمرار نجاحها على المدى الطويل، وبما يحقق الأهداف الرئيسية التالية:

- المحافظة على إيداعات المودعين وزيادة ثقة العملاء بالمصرف.
- رفع كفاءة مجلس إدارة المصرف وتعزيز العمل الجماعي بحيث تكون الفائدة العظمى للمساهمين.
- تحقيق ثقة المواطنين.
- تعزيز العلاقة بين المساهمين ومجلس إدارة المصرف والإدارة العليا والجهات ذات العلاقة بالمصرف.

أولاً: الالتزام بالتحكم المؤسسي:

يؤمن مجلس إدارة المصرف بأهمية التحكم المؤسسي في وضع قاعدة لتطور المصرف في المستقبل وتحسين أدائه، وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين. وعليه قرر مجلس الإدارة تبني التحكم المؤسسي بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وإرشادات لجنة بازل لمراقبة البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي وقانون الشركات وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية. وقد تم إعداد واعتماد هذا الميثاق للتحكم المؤسسي لدى المصرف لتحديد قيم المصرف وتوجهاته الاستراتيجية في هذا المجال، ويقوم المصرف بنشر هذا الميثاق ضمن الموقع الالكتروني الداخلي للمصرف.

ثانياً: عمل مجلس الإدارة:

- اعتماد الهيكل التنظيمي (المقترح من إدارة المصرف) والذي يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف حسب حاجة المصرف وحسب التعليمات بهذا الخصوص وبأهداف محددة. بحيث يتم تفويضها بصلاحياتها وتحديد مسؤولياتها من قبل المجلس ولمدة محددة، وذلك وفق ميثاق (يتضمن مهام ومسؤوليات كل لجنة) وبحيث تقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلسككل ويراعى مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس.

- التأكد من أن المصرف يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله وأنه يعمل على ترسيخ سياسة التطلع نحو المثل في الأعلى، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل والتي تتضمن على تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو المصرف لمصلحتهم الشخصية سواء بناء على معلومات داخلية حصلوا عليها أو من خلال الاطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، وتلتزم إدارة المصرف بتعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي المصرف وأعضاء المجلس، كما تقوم إدارة المصرف باستيفاء إقرارات من كافة الموظفين بما يفيد اطلاعهم والتزامهم بها.

- رسم الأهداف والخطط والاستراتيجيات والسياسات العامة للمصرف والمصادقة عليها بصورة واضحة ومحددة وبشكل دوري، بالإضافة إلى ممارسة التوجيه والرقابة على الإدارة التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية ومساءلتها، كما يقوم المجلس بالمصادقة على انظمة الضبط والرقابة الداخلية لاسيما ميثاق التدقيق المتضمن توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق والتأكد من فعالية هذه الأنظمة.

- يقوم المجلس بالتأكد من مدى تقيد المصرف بالخطة الاستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها ومن قيام الإدارة التنفيذية بمراجعة إنجازات الأداء وفقاً لخطط العمل ومن اتخاذ الإجراءات التصويبية حيثما لزم بالإضافة الى التأكد من أن جميع مخاطر المصرف قد تم إدارتها بشكل سليم.

- يتحمل مجلس إدارة المصرف مسؤوليات اتباع ممارسات حوكمة سليمة بما فيها سلامة المصرف وحماية مصالح المودعين والتأكد من التزام المصرف بكافة القوانين والأنظمة والمعايير الرقابية التابعة لها.

- دراسة الميزانية التقديرية واستراتيجية المصرف السنوية، والسياسات الرئيسية لأنشطة المصرف مثل السياسة الائتمانية والسياسات الاستثمارية ولائحة شؤون الموظفين ودراسة المشاريع الرأسمالية أو الاستثمارية، ودراسة التوصيات المرفوعة من الإدارة التنفيذية بخصوص إنشاء او شراء عقار للمصرف، ومناقشة بيانات القوائم المالية الختامية للمصرف لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

- يتفهم المجلس البنية التشغيلية للمصرف ويضع الحدود الملائمة لحجم العمليات كما يقوم بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تضع سياسات لتحديد وإدارة كافة أنواع المخاطر او الانشطة والافصاح عنها للمدققين والسلطات الرقابية وذلك لمساعدته حال ممارسة الانشطة أو العمليات في بيئة تعيق الشفافية او استخدام هياكل وبنى تعيق ذلك.

- هناك فصل مابين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي فصلاً كاملاً بموجب قرارات مجلس الإدارة.

- يتوافق تنظيم وتشكيلة مجلس الإدارة في المصرف وانشطته مع بعض تعليمات التحكم المؤسسي، بالإضافة إلى توافق دور رئيس مجلس الإدارة وكافة أعضاء المجلس مع تعليمات التحكم المؤسسي، ولازالت هناك بعض البنود التي تناقش مع مديرية مفوضية الحكومة بخصوص التزام المصرف بها.

مركز كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة

اسم عضو مجلس الإدارة	المنصب	تاريخ التعيين في المجلس	الجهة التي يمثلها	الحصة في رأسمال المصرف	
				عدد الأسهم	نسبة الأسهم
السيد إيهاب السعدي	رئيس مجلس الإدارة	٢٠٠٨	بنكالإسكان للتجارة والتمويل – الأردن	٢٥،٧٥٨،٢٠٦ سهم	٤٩,٠٦٪
السيد خالد الذهبي	عضو مجلس الإدارة	٢٠١٦			
السيد سائد زريقات	عضو مجلس الإدارة	٢٠١٦			
الدكتور عامر حسني لطفي	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٠١٣	نفسه	١٥٠،٠٠٠	٠,٢٩٪
السيد مسعود صالحة	عضو مجلس الإدارة	٢٠١٥	خزانة تقاعد المهندسين	١،١٧٣،١٨٠	٢,٢٣٪
السيد نادر حداد	عضو مجلس الإدارة	٢٠٠٨	نفسه	٧٨،٧٥٠	٠,١٥٪
السيد حسان يعقوب	عضو مجلس الإدارة	٢٠١٦	نفسه	١٩٩،٧٢٧	٠,٤٩٪
السيد تيسير الزعبي	عضو مجلس الإدارة	٢٠١٣	الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية	١،١٧٣،١٨٠	٢,٢٣٪

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧

اسم العضو	منصبه	الجلسة الأولى	الجلسة الثانية	الجلسة الثالثة	الجلسة الرابعة	الجلسة الخامسة	الجلسة السادسة
		٢٠١٧/٠٢/١٢	٢٠١٧/٠٥/٠٢	٢٠١٧/٠٧/١٦	٢٠١٧/٠٩/١٧	٢٠١٧/١٠/٢٩	٢٠١٧/١٢/١٧
السيد ايهاب السعدي	رئيس مجلس الإدارة	١	١	١	١	١	١
الدكتور عامر لطفي	نائب رئيس مجلس الإدارة	١	–	١	١	١	١
السيد تيسير الزعبي	عضو مجلس الإدارة	١	١	١	١	١	١
السيد نادر حداد	عضو مجلس الإدارة	١	١	١	١	١	١
السيد مسعود صالحة	عضو مجلس الإدارة	١	١	١	١	١	١
السيد حسان يعقوب	عضو مجلس الإدارة	١	١	١	١	١	١
السيد سائد زريقات	عضو مجلس الإدارة	١	١	١	١	١	١
السيد خالد الذهبي	عضو مجلس الإدارة	١	١	١	١	١	١

ثالثاً: لجان مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان إشرافية منبثقة عنه،يقوم بتفويضها بصلاحيات لمدة محدودة للقيام بالمهام الموكلة إليها ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.

تتحمل هذه اللجان المسؤولية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة وذلك لا يعفي مجلس إدارة المصرف من المسؤولية عن أعمال هذه اللجان،بالإضافة إلى أن يتم تدوين وتصنيف محاضر اجتماعات اللجان.

اللجنة التنفيذية:

تتكون من السادة التالية أسماؤهم:

السيد ايهاب السعدي / رئيس اللجنة.

السيد سائد زريقات /عضواً.

السيد م. مسعود صالحة / عضواً .

صلاحيات ومهام اللجنة التنفيذية (الائتمانية):

١-تجتمع اللجنة دورياً وبحد أدنى أربع مرات سنوياً وكلما دعت الحاجة.

٢-تكلف اللجنة بدراسة أية مواضيع تحال عليها من قبل مجلس الادارة.

٣-تؤخذ قرارات اللجنة بإجماع أغلبية الأعضاء، ويتم عرض جميع القرارات المتخذة على مجلس الادارة للاطلاع واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

٤-تكون صلاحيات اللجنة التنفيذية البت في الموضوعات المصرفية والإدارية التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس وترفع توصياتها الى مجلس الادارة للاطلاع واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

لجنة التدقيق:

تتكون من السادة التالية أسماؤهم:

الدكتور عامر لطفي /رئيساً.

السيد خالد الذهبي /عضواً.

السيد تيسير الزعبي /عضواً.

السيد نادر حداد /عضواً.

السيد م. حسان يعقوب /عضواً.

صلاحيات ومهام اللجنة:

١-يكون للجنة التدقيق سلطة الحصول على أي معلومات في سبيل ممارسة عملها، وللجنة أيضاً دعوة أي من الأشخاص ذوي الخبرة أو الاختصاص لحضور الاجتماعات للاستئناس برأيه، ودعوة أي عضو من أعضاء مجلس الادارة أو الادارة التنفيذية لحضور اجتماعاتها، ويدعى مدير التدقيق الداخلي لحضور اجتماعات اللجنة.

٢-مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الادارة، ومتابعة القضايا المحاسبية ذات الاثر الجوهري على البيانات المالية، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.

٣-تقوم لجنة التدقيق بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية، وتشتمل مسؤولية اللجنة، من بين امور أخرى، على:

أ-تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي والتأكد من الالتزام بالتعليمات النافذة الصادرةعن الجهات ذات العلاقة.

ب-تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الداخلي.

ت-مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

ث-مراجعة واقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي.

ج-التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.

٤-يكون للجنة سلطة الاتصال المباشر مع المدقق الخارجي، والاجتماع معه بدون حضور الادارة مرة على الأقل سنوياً، وتشمل مسؤولية اللجنة في هذا المجال من بين أمور أخرى على:

أ-التوصية الى مجلس الادارة بخصوص تعيين وعزل المدقق الخارجي وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.

ب-تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي.

ت-مراجعة خطاب التعيين وقبوله.

ث-اقرار امكانية تقديم المدقق الخارجي لخدمات أخرى غير التدقيق الدوري، وضمان عدم تأثير ذلك على الرأي المستقل للمدقق الخارجي.

ج-مراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي وتقارير السلطات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

٥-تقوم اللجنة بمراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة واحاطة مجلس الادارة بها.

٦-تقوم اللجنة بمراجعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي.

٧-تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي مرة على الأقل خلال العام ومرتين على الأقل مع المدقق الداخلي، كما يحق للمدقق الداخلي والخارجي طلب الاجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتكون من السادة التالية أسماؤهم:

السيد تيسير الزعبي /رئيساً.

الدكتور عامر لطفي /عضواً.

السيد خالد الذهبي /عضواً.

مهام وصلاحيات اللجنة:

١-وضع معايير وشروط (الحد الأدنى) للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الادارة ولشغل منصب الرئيس التنفيذي،بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال المجلس، ويصادق مجلس الادارة على المعايير والشروط الموضوعة.

٢-التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح-لعضوية مجلس الادارة ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي –والغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والقرارات النافذة، آخذة بعين الاعتبار عدد مرات الحضور ونوعية وفعالية مشاركة الأعضاء في اجتماعات المجلس وتأديتهم لواجباتهم ومسؤولياتهم، على اللجنة القيام بهذه المهمة قبل ارسال اشعار أو تقديم طلب للحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أو مجلس النقد والتسليف (حسب الحالة).

٣-وضع تعريف للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين والتأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بما يتوافق مع المعايير الموضوعة في هذا الدليل، والتأكد من تناسب تشكيلة المجلس مع حجم المصرف وتعقيد عملياته.

٤-تبني معايير موضوعية (KPIS) (Key performance indicators)لتقييم فعالية مجلس الادارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانه

وتقييم أداء المديرين التنفيذيين، ويؤخذ بالاعتبار عند تقييم أداء المجلس ككل والادارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة كما يراعى مدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية، ويصادق مجلس الادارة على معايير التقييم.

٥-التأكد من حصول أعضاء مجلس الادارة على التدريب والتأهيل المستمر، من خلال برامج تصمم لهذا الغرض، لمواكبة التطورات الحديثة في صناعة الخدمات المالية، وتتولى اللجنة توفير معلومات حول بعض القضايا الهامة في المصرف لأعضاء مجلس الادارة عند الطلب.

٦-وضع شروط ومعايير تعيين المديرين التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الاحلال.

٧-التوصية لمجلس الادارة بإلغاء تعيين (عزل) أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.

٨-اجراء المراجعة السنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لضمان الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.

٩-ضمان وجود سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والرواتب واي منافع أخرى لأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم يصادق عليها من قبل مجلس الادارة وتراجع سنوياً من قبل اللجنة، ولابد أن يكون هناك توازن عند وضع المكافآت والتعويضات والرواتب بحيث تكون محفزة لاستقطاب أشخاص مؤهلين وغير مبالغ فيها، ويجب أن يكون سلم هذه الرواتب والمكافآت ضمن النطاق الذي تحدده سياسة المصرف وغير مرتبط بالأداء في الأجل القصير بهدف تجنب تشجيع المخاطرة فوق الحدود المقبولة.

١٠-الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين التقييم للعاملين وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة الحوكمة:

تتكون من السادة التالية أسماؤهم:

السيد ايهاب السعدي / رئيساً.

الدكتور عامر لطفي / عضواً.

السيد تيسير الزعبي /عضواً.

اجتماعات اللجنة خلال عام ٢٠١٧:

اسم العضو	منصبه	الجلسة الأولى	الجلسة الثانية
		٢٠١٧/٠٧/١٦	٢٠١٧/١٢/١٠
إيهاب السعدي	رئيس اللجنة	١	١
عامر لطفي	عضو	١	١
تيسير الزعبي	عضو	١	١

مهام لجنة الحوكمة:

١-الاشراف على اعداد وتطبيق دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة.

٢-التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.

٣-تزويد مجلس الادارة سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال عمل اللجنة.

٤-تعقد اللجنة اجتماعاً نصف سنوي على الأقل.

لجنة إدارة المخاطر:

تتكون من السادة التالية أسماؤهم:

الدكتور عامر لطفي / رئيساً.

السيد خالد الذهبي /عضواً.

السيد حسان يعقوب /عضواً.

السيد مسعود صالحة /عضواً.

اجتماعات اللجنة خلال عام ٢٠١٧

اسم العضو	منصبه	الجلسة الأولى	الجلسة الثانية	الجلسة الثالثة	الجلسة الرابعة
		٢٠١٧/٠٣/٢٢	٢٠١٧/٠٦/١٤	٢٠١٧/٠٩/١٧	٢٠١٧/٠٧/١٢
الدكتور عامر لطفي	رئيس اللجنة	١	١	١	١
السيد خالد الذهبي	عضواً	١	١	١	١
السيد مسعود صالحة	عضواً	١	١	١	١
السيد حسان يعقوب	عضواً	١	١	١	١

مهام وصلاحيات ومهام اللجنة:

١-تقوم اللجنة بمراجعة استراتيجيات وسياسات ادارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات.

٢-ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلالية موظفي ادارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.

٣-مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الادارة.

٤-مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها، وأنشطة ادارة المخاطر.

٥-ترفع اللجنة تقارير دورية الى مجلس الادارة وتقدم احصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتغييرات والتطورات التي تطرأ على ادارة المخاطر.

٦-مراجعة وابداء الرأي أمام مجلس الادارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.

٧-مراقبة مدى التزام ادارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل، والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.

٨-تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع ادارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة المباني:

تتكون من السادة التالية أسماؤهم:

السيد خالد الذهبي /رئيساً.

السيد م. حسان يعقوب /عضواً.

السيد م. مسعود صالحة /عضواً.

مهام وصلاحيات اللجنة:

التوصية باتخاذ قرارات بخصوص شراء أو استئجار أو استثمار عقارات لاستخدام المصرف.

البت واتخاذ القرارات المتعلقة بإكساء المباني والتعاقد مع المقاولين بالمبالغ التي تفوق صلاحية السيد الرئيس التنفيذي.

رابعاً: الشفافية والإفصاح:

يؤمن مجلس إدارة المصرف بأن الشفافية عنصر أساسي لتحكم مؤسسي فعال، وبأن الإفصاح الملائم يعزز التحكم المؤسسي ويعزز قدرة المشرفين لمزيد من الفعالية في مراقبة سلامة وضع المصرف.ويطبق المصرف جميع تعليمات الإفصاح المطلوبة.

يتبع المصرف أفضل الممارسات الدولية (معايير المحاسبة والإبلاغ المالي المتعلقة بالإفصاح للقوائم المالية) في مجال التقارير المالية والإفصاح والشفافية المحلية والدولية، وتقوم الإدارة العليا للمصرف برفع تقارير حول التطورات إلى مجلس الإدارة وتقدم التوصيات بشأن تطبيق أفضل ممارسات الإفصاح لدى المصرف.

يدرك المصرف واجبه في تزويد المعلومات المناسبة حول نشاطاته إلى المساهمين، والمودعين، ونظرائه في السوق المالي، والسلطات الرقابية على المصارف والجمهور بشكل عام، ويقوم بالإفصاح عن هذه المعلومات واتاحتها لجميع الأطراف ذوي العلاقة بما يتوافق مع القوانين.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية البيانات المالية للمصرف ومحتويات التقرير السنوي من حيث دقتها وتكاملها، ويلتزم المصرف بالمحافظة على قنوات المعلومات مع المساهمين والمستثمرين والنظراء في السوق المالي وكذلك من خلال التقرير السنوي والتقارير الربعية التي توفر معلومات مالية، حول مركز المصرف وأوضاعه المالية خلال السنة.

تم إعادة هيكلة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠١٦ بما يتوافق مع تعليمات التحكم المؤسسي الصادرة عن السلطات الرقابية في الجمهورية العربية السورية.

يوجد بعض البنود التي لازال النقاش يجري بشأنها مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بشأن مدى التزام المصرف ببنود دليل الحوكمة.

خامساً: إدارات الرقابة والضبط الداخلي في المصرف:

١-التدقيق الداخلي:

يدرك المصرف أن وجودإدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم فيتعزيزأنظمة الرقابة الداخلي والإطارالعامل إدارة المخاطرالمتعلقة بأنشطة المصرف المختلفة.حيث تسعى إدارة التدقيق إلى تزويد الإدارة ولجنة التدقيق بتأكيد معقول حول تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية وبيان مدى فاعليتها.

تتبع إدارة التدقيق الداخلي وظيفياً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لتعزيزاستقلاليتها.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمهامها من خلال ميثاق التدقيق المعتمد من قبل لجنة التدقيق والذي يحدد مهامها ومسؤولياتها وصلاحياتها، وفقاً للمعاييرالعالمية.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق السنوية لكافة مراكزالعمل في المصرف بحيث تستند الخطة في تحديد أولويات التدقيق إلى مستويات التعرض إلى المخاطر لمراكزالعمل (Risk Based Plan) وبحيث ترتفع درجة الاهتمام بتدقيق أي مركز عمل في حال ارتفاع مستوى المخاطر لديه وتشمل الخطة كافة مراكز العمل في المصرف ويعد بناءً عليها خطة المصادر البشرية اللازمة لتنفيذه اتمهيداً لإعداد الميزاني التقديرية لإدارة التدقيق التي تشمل كافة المصادر البشرية والمادية اللازمة لأداء مهام التدقيق، وبحيث يتم إقرار هذه الخطة من قبل لجنة التدقيق.

لضمان تمتع المدققين الداخليين بالموضوعية لا يتمتك ليفهم بأعمال تنفيذية،ويتم الإبلاغ عن أي تعارض محتمل في المصالح إلى لجنة التدقيق.

يتم مناقشة تقارير التدقيق الداخلي مع الإدارات و مراكز العمل التي يتم التدقيق عليها، ويسمح للتدقيق الداخلي بإعداد تقارير دون تدخّل أو تأثير من أطراف أخرى.

تقوم إدارة التدقيق بالتنسيق مع المدقق الخارجي عند قيامه بفحص مدى كفاية نظام الضبط الداخلي للمصرف.

٢- مراقبة الامتثال/ «الالتزام» (Compliance):

إن مراقبة الامتثال لدى المصرف هو وظيفة مستقلة هدفها التأكد من التزام المصرف وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وتراقب وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول مدى الالتزام في المصرف،حيث تعنى هذه الوظيفة بمايلي:

وضع الآليات اللازمة لضمان التوافق مع جميع القوانين والتشريعات التي تحكم عمل المصرف.

أما فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال تعمل لوظيفة كحلقة اتصال مع مصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال، وتقوم بوضع السياسات والإجراءات اللازمة، وتصميم سياسات التعرف على العملاء، ومراقبةالحركات،والتحقيق في حالات الاشتباه ورفع التقارير اللازمة إلى الجهات الرقابية.

٣- إدارة المخاطر:(Risk Management Department)

تشمل مهام ومسؤوليات إدارة المخاطر ما يلي:

- تحليل جميع أنواع المخاطر (الائتمان، السوق، السيولة والمخاطر التشغيلية) وتطوير أساليب لقياس وضبط كل نوع من المخاطر، وتوفير المعلومات حول مقاييس المخاطر وهيكل المخاطر لدى المصرف للإدارة العليا ومجلس الإدارة، وتوفير معلومات المخاطر للاستخدام في البيانات العامة للمصرف وتقاريره.
- إعداد تقارير مستويات التعرض المختلفة ومراقبة تركزات المحافظ للتأكد أنها ضمن السقوف الممنوحة وتزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر للمصرف.
- التنسيق مع الإدارات الأخرى لتوفير البيانات اللازمة لإدارة المخاطر، والدراسة المستمرة لأوضاع المخاطر التي تحيط بالأنشطة وإعداد التوصيات المناسبة ومتابعة تلافي الملاحظات والسلبيات التي تتسم بمعدل خطورة مرتفع حسب التقارير المرفوعة بها.

يتم المساهمة في إدارة المخاطر في المصرف من خلال شبكة من اللجان المفوضة.

سادساً: التدقيق الخارجي:

يتم تعزيز فعالية وظيفة التدقيق الخارجي من خلال:

١- ضمان توافق المدقق الخارجي مع المعايير والإرشادات المهنية.

٢- التأكد من أن المدقق الخارجي يدرك جيداً واجباته تجاه المصرف في بذل العناية المهنية اللازمة.

٣- الدوران المنتظم للمدقق الخارجي ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية.

سابعاً: بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي (Control Environment):

تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للمصرف استنادا إلى الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية المعد من قبل لجنة المؤسسات الداعمة COSO)) ويتم مراجعة نظام الرقابة والضبط الداخلي في المصرف مرة واحدة سنوياً على الأقل من قبل التدقيق الداخلي.

يقوم مجلس الإدارة بالاعتماد على إطار عام للرقابة والضبط الداخلي يتمتع بمواصفات تمكن مجلس الإدارة من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها ، حيث يشتمل نظام الضبط الداخلي للمصرف على الميزانية التقديرية السنوية التي تعدها وتقرها الإدارة ، مع إجراء تحليل شهري للأداء الفعلي مقارنة بالمتوقع بما فيه التقارير المالية التي ترفع إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع دوري مع نشر البيانات المالية بشكل دوري وفقاً لما تحدده السلطات الرقابية ، بالإضافة إلى إتاحة التقارير المالية وتقارير الأعمال للمساهمين سنوياً، وكذلك كفاءة العاملين وتقييم أدائهم سنوياً، وتوثيق أنظمة المعلومات، وأدلة سياسات وإجراءات العمل التفصيلية المتوفرة لاطلاع جميع الموظفين.

١- لائحة أخلاقيات العمل (Code of conduct / Ethics):

اعتمد المصرف لائحة سلوك أخلاقي تم تعميمها على كافة الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، وإتاحتها لهم من خلال الموقع الالكتروني الداخلي للمصرف، ويتم توقيع كل موظف في المصرف على اقرار خطي في بداية كل سنة مالية بأنه قام بالاطلاع على اللائحة وأية تعديلات عليها وبموافقته على ما ورد فيها.

هذا وقد أشارت لائحة أخلاقيات العمل لدى المصرف الى المواضيع الرئيسية التالية:

(المحظورات السلوكية، الواجبات، الجزاءات، الابلاغ عن المخالفات، تعارض المصالح، الهدايا والخصومات، العلاقات مع الموردين، وتوظيف الأقارب، سرية المعلومات والاتصالات، المنافسة والاحتكار، التوافق مع القوانين والتشريعات والسياسات المنظمة للعمل).

٢- الإقراض أو تعاملات المصرف مع (أعضاء مجلس الإدارة، الموظفين، المساهمين، الأطراف ذوي العلاقة):

تتوافق سياسات المصرف المعتمدة من قبل مجلس الإدارة مع القوانين السارية والتشريعات الصادرة عن المصرف المركزي ويشمل ذلك مايلي:

- الإقراض لموظفي المصرف بكافة مستوياتهم يتم وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة عن مصرف سوريا المركزي.
- العمليات الأخرى خلاف عمليات الإقراض التي تتم مع الأطراف ذات علاقة تتم حسب السياسة المعتمدة لدى المصرف وتأخذ بعين الاعتبار مصلحة المصرف بالدرجة الأولى.
- يتم إجراء مراجعة دورية للقروض والتسهيلات الممنوحة للأطراف ذوي العلاقة من قبل المدققين الداخليين والخارجيين للتأكد من توافقها مع القوانين والتشريعات وسياسات المصرف الداخلية.
- يتم التعامل مع كبار عملاء المصرف في مجال منح القروض والتسهيلات وفقاً للسياسة الائتمانية المعتمدة من مجلس الإدارة، وتخضع ميزانيات العملاء لتحليل مفصل من قبل موظفين مؤهلين.
- خلال عملية الموافقة على منح الائتمان يتم تقييم نوعية التحكم المؤسسي للعملاء من كبار الشركات، بحيث يأخذ بعين الاعتبار عند تقييم عملائه مدى جودة الحاكمية المؤسسية لديهم.

٣- خط الاتصال المباشر (Hot line /Whistle Blowing) :

يتم وضع ترتيبات داخلية يتمكن الموظفون من خلالها الإبلاغ بصورة سرية عن أية شكوك حول أية مخالفات محتملة ومتابعتها بصورة مستقلة، وذلك كم خلال خط الاتصال المباشر(Hot / Whistle Blowing) المدار من قبل مدير التدقيق الداخلي ويتم الإشراف على هذه الترتيبات بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي.

ثامناً: المعاملة العادلة للمساهمين وحقوقهم:

يتكون مساهمو المصرف من مجموعة من المؤسسات الرسمية والمالية والأفراد العاديين، ويضمن القانون لجميع المساهمين حق التصويت شخصياً أو بالوكالة في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة أساس من المساواة التامة، إضافة الى أنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ١٠٪ من الأسهم المسجلة في الاجتماع.

يتخذ المصرف خطوات فعالة لتشجيع المساهمين على المشاركة في اجتماع الهيئة العامة، أما الأرباح وفي حال تحققها فإنها توزع بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

يقوم أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء لجان المجلس بحضور اجتماع الهيئة العامة والإجابة على أسئلة المساهمين واستفساراتهم، كما يحضر ممثلو مدقق الحسابات الخارجي اجتماع الهيئة العامة للإجابة على سؤال حول نتائج عملية التدقيق وتقريرهم. ويتم تعيين مدققو الحسابات الخارجيين بالاقتراع السري في اجتماع الهيئة العامة. وكذلك يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتقديم أنفسهم لانتخاب أو إعادة الانتخاب بطريقة الاقتراع السري في اجتماع الهيئة العامة.

سياسة تعارض المصالح (Conflict of Interest Policy):

إن المصرف الدولي للتجارة والتمويل يدرك تماماً أنّ النزاهة تعتبر أحد أهم أساسيات العمل المصرفي، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل والتي تتضمن على تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو المصرف لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية حصلوا عليها أو من خلال الاطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم. وتعتبر سياسة تعارض المصالح» جزء لا يتجزأ من ميثاق لائحة الأخلاقيات ودليل التحكم المؤسسي وسياسة الرقابة الداخلية بالمصرف، وواحدة من أهم السياسات التي تفرض مجموعة من القواعد والأدوات الرقابية الكفيلة بتفادي وجود أي تعارض للمصالح.

وتهف سياسة تعارض المصالح لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل إلى:

التعريف بتضارب المصالح: حيث تمّ تعريف تعارض المصالح بأنه الحالة التي تتأثر فيها موضوعية واستقلالية قرار العاملين في المصرف نتيجة وجود مصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو تهم أحد أقاربه، أي وجود علاقة تعتبر أو تظهر على أنّها ليست في مصلحة المصرف، وتضارب المصالح قد يحد من قدرة الفرد على القيام بواجباته ومسؤولياته بموضوعية، وهذه العلاقة قد تقوم بين أي من موظفي المصرف والعملاء أو الموردين أو المنافسين وتكون نتيجة هذه العلاقة تحقيق منفعة للموظف على حساب المصرف وسواء كانت هذه المنفعة معنوية أو مادية.

وضع مجموعة من المبادئ التي تشكل إطاراً عاماً لحماية المصرف وسمعته ومن يعمل لصالحه من خلال تنظيم تعارض المصالح المحتملة.

بيان الأساليب والطرق التي يتبعها المصرف في إدارة ومراقبة ومعالجة حالات تعارض المصالح وتقليل نسب التعرض لها.

تحديد مهام ومسؤوليات وصلاحيات الجهات المعنية في المصرف الخاصة بسياسة تنظيم تعارض المصالح.

رفع مستوى فاعليةالحوكمة داخل المصرف.

٧-بيانات الإفصاح:

إقرارات مجلس الإدارة:

الإقرار الأول:

يقر مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية المصرف خلال السنة المالية التالية.

الإقرار الثاني:

يقر مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في المصرف.

الإقرار الثالث:

يقر مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٧

المدير المالي	الرئيس التنفيذي	رئيس مجلس الإدارة

أنشطة المصرف الرئيسية وأماكنها الجغرافية وعدد الموظفين:

يقدم المصرف الدولي للتجارة والتمويل كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الموجهة إلى قطاعات الأفراد والمؤسسات والشركات في سورية من خلال شبكة فروع منتشرة في مختلف أنحاء القطر، والجدول التالي يوضح أماكنها الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الادارة العامة	١٨٦	حلب فيصل	٢٠
الحجاز	١٧	طرطوس	١٤
الدامارو‌ز	٨	اللاذقية	١٤
الباكستان	١٧	حماه	١٠
حوش بلاس	٦	محردة	٦
مشروع دمر	٧	القامشلي	٦
الحريقة	٨	السويداء	٩
المزة	٨	أبو رمانة	٧
القصاع	٥	مركزية فروع مغلقة	٨
التجارة	٨		
الفردوس	٧		
برزة	٩		
جرمانا	٧	المجموع	٣٨٧

حجم الاستثمار الرأسمالي:

يبلغ رأسمال المصرف المصرح به ١٠ مليارات ليرة سورية والمدفوع ٥,٢٥ مليار ليرة سورية.

الشركات التابعة:

شركة المركز المالي الدولي للخدمات والوساطة المالية: شركة محدودة المسؤولية غايتها ممارسة أنشطة الوساطة لحسابها ولحساب الغير وإدارة الإصدارات الأولية / دون التعهد بالتغطية/ حيث يبلغ رأسمالها المدفوع مائة مليون ليرة سورية. يسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل فيه بنسبة ٨٥٪.

بدأت الشركة أعمالها في مطلع عام ٢٠١٠، وحققت الشركة في نهاية عام ٢٠١٧ ربح بعد الضريبة بمقدار /١،٨٠٦،٠٥٣/ ليرة سورية مقابل خسارة بعد الضريبة بمقدار /٣،٣٦٩،١١٩/ ليرة سورية بنهاية عام ٢٠١٦. كما بلغ مجموع موجودات الشركة /١٢٨،٥٦٢،٧٣١/ ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٧.

أسماء الأطراف ذات العلاقة وكبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل المصرف وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم (كبار المساهمين ٥٪ فأكثر):

الاسم	عدد الأسهم في بداية عام ٢٠١٧	النسبة من رأس المال	عدد الأسهم في نهاية عام ٢٠١٧	النسبة من رأس المال
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٢٥،٧٥٨،٢٠٦	٪ ٤٩,٠٦	٢٥،٧٥٨،٢٠٦	٪ ٤٩,٠٦
د.عامر حسني لطفي (نائب رئيس مجلس الإدارة)	١٥٠،٠٠٠	٪ ٠,٢٩	١٥٠،٠٠٠	٪ ٠,٢٩
خزانة تقاعد المهندسين (عضو مجلس إدارة)	١،١٧٣،١٨٠	٪ ٢,٢٣	١،١٧٣،١٨٠	٪ ٢,٢٣
نادر حداد (عضو مجلس إدارة)	٧٨،٧٥٠	٪ ٠,١٥	٧٨،٧٥٠	٪ ٠,١٥
حسان يعقوب (عضو مجلس إدارة)	١٩٩،٧٢٧	٪ ٠,٣٨	٢٥٧،١٠١	٪ ٠,٤٩
الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية (عضو مجلس إدارة)	١،١٧٣،١٨٠	٪ ٢,٢٣	١،١٧٣،١٨٠	٪ ٢,٢٣
فادي الجليلاتي (نائب الرئيس التنفيذي- عمليات)	١٠٢٦	٪ ٠,٠٠٢	٠	–
أيهم مناع (نائب الرئيس التنفيذي- شركات)	١٨٥	٪ ٠,٠٠٠٤	١٨٥	٪ ٠,٠٠٠٤
حبيب يارد (نائب الرئيس التنفيذي- مالية)	٥٢	٪ ٠,٠٠٠١	٥٢	٪ ٠,٠٠٠١

نبذة تعريفية عن الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية:

نبذة تعريفية عن الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية:

سلطان الزعبي — الرئيس التنفيذي

خبرة مصرفية تزيد عن ٤٣ عاماً، تخرج من الجامعة الأردنية –بكالوريوس في إدارة الأعمال، وشارك في العديد من الدورات في أوروبا وأمريكا وحصل على شهادات متخصصة من عدة معاهد عربية وأجنبية. عين بوظيفة مدير عام المصرف الدولي للتجارة والتمويل منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٤، في حين شغل سابقاً وظيفة مدير التسهيلات في بنك الإسكان / الأردن وقبلها مدير إقليمي لعدد من فروع بنك الإسكان. كما عمل عضواً في مجلس إدارة العديد من الشركات، ترأس وشارك في العديد من اللجان المصرفية، إضافة إلى كونه عضواً في هيئة مديري شركة المركز المالي الدولي للخدمات والوساطة المالية التابعة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل.

أيهم مناع — نائب الرئيس التنفيذي شركات:

حاصل على إجازة في إدارة الأعمال من جامعة دمشق بالإضافة إلى حصوله على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ويتشيتا / أمريكا، باشر العمل بالمصرف منذ عام ٢٠٠٤ وتدرج بكافة المراتب الوظيفية بالمصرف إلى أن تبوأ منصب نائب الرئيس التنفيذي شركات ، يمتلك خبرة في مجال العمل المصرفي لمدة تزيد عن ١٣ سنة .

أحمد عليوات — نائب الرئيس التنفيذي أفراد

حاصل على إجازة في المحاسبة،باشر العمل في بنك الإسكان / الأردن منذ عام ١٩٨٩ ويمتلك خبرة مصرفية لمدة تزيد عن ٢٨ سنة وهو محاضر معتمد بالتدريب، حيث انتدب للعمل بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل منذ عام ٢٠٠٤ بوظيفة مدير ائتمان بالإضافة الى شغله مراتب وظيفية اخرى إلى أن تبوأ منصب نائب رئيس تنفيذي أفراد .

فادي الجليلاتي — نائب الرئيس التنفيذي عمليات

حاصل على إجازة في المحاسبة من جامعة دمشق، باشر العمل في المصرف منذ عام ٢٠٠٣ وتدرج بكافة المراتب الوظيفيةإلى أن تبوأ منصب نائب الرئيس التنفيذي عمليات يمتلك خبرة عملية فيكافة الأنشطة المصرفية والموارد البشرية والشؤون الإدارية تجاوزت ١٤ سنة وخبرة في مجال المحاسبة لمدة ٣ سنوات، شارك في العديد من الدورات المتخصصة في مجال العمل المصرفي وتخطيط وتنمية إدارة الموارد البشرية وفي مجال قطاع الأوراق المالية ومكوناته والتحليل المالي كما يشغل عضواً في هيئة مديري شركة المركز المالي للخدمات والوساطة المالية،إضافة لكونه يشغل حالياً عضواً في مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية.

حبيب يارد — ائب الرئيس التنفيذي مالية

حاصل على إجازة في المحاسبة ودبلوم دراسات عليا في محاسبة التكاليف بالإضافة إلى حصوله على شهادة محاسب قانوني، حيث باشر العمل بالمصرف منذ عام ٢٠٠٥ وتدرج بكافة المراتب الوظيفية إلى أن تبوأ منصب نائب الرئيس التنفيذي مالية ، يمتلك خبرة في كافة الأنشطة المصرفية بالإضافة إلى خبرة في مجال المحاسبة والتحليل المالي لمدة تزيد عن ١٥ سنة.

إفصاحات أخرى:

- لايوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون ١٠٪ فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.
- لايتمتع المصرف أو أي من منتجاته بأية حماية حكومية أو امتيازات بموجب القوانين والأنظمة، ولم يحصل المصرف على براءات اختراع أو حقوق امتياز.
- لاتوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل المصرف أو منتجاته أو قدراتها التنافسية، ويأخذ المصرف بالاعتبار معايير الجودة الدولية.
- يتعرض المصرف بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهذه المخاطر مبينة في الإيضاح رقم ٣١ الوارد في البيانات المالية لعام ٢٠١٧.
- لم تحدث عمليات ذات طبيعة غير متكررة ولاتدخل ضمن النشاط الرئيسي للمصرف.
- لم يتم دفع تبرعات خلال عام ٢٠١٧.
- بلغت أتعاب مدققالحسابات الخارجي عن المصرف /٢٨،٤٥٩،٠٠٠/ ليرة سورية، وعن الشركة التابعة للمصرف /٢٠٠،٠٠٠/ ليرة سورية.
- المزايا والمكافآت والأجور والرواتب والأتعاب والنفقات التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية خلال السنة المالية ٢٠١٧ مبين في الإيضاح رقم ٢٩ (المعاملات مع أطراف ذات علاقة) الوارد في إيضاحات البيانات المالية لعام ٢٠١٧.
- فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا وأعضاء مجلس الإدارة للمصرف في ٣١كانون الأول ٢٠١٧:

	المبالغ بالليرات السورية
رواتب ومكافآت ومنافع الادارة العليا	٨٩،٢٨٢،٤٤٠
بدلات وتعويضات مجلس الإدارة	١٠٣،٩٩٢،٣٦٦
	١٩٣،٢٧٤،٨٠٦

العقود والارتباطات والمشاريع التي عقدها المصرف مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي موظف في الشركة وأقاربهم: كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢٩ (المعاملات مع أطراف ذات علاقة) الواردة في القوائم المالية لعام ٢٠١٧ حيث قام المصرف بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف باستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، وإن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

يتبوأ المصرف مرتبة جيدة على صعيد حجم الموجودات والودائع وحقوق الملكية بين المصارف الخاصة ويملك حصة سوقية كبيرة على صعيد محفظة التسهيلات الائتمانية والودائع وإجمالي الموجودات.

الحصة السوقية للمصرف بين المصارف الخاصة في نهاية العام ٢٠١٧

البيان	الحصة السوقية
إجمالي الموجودات	٨,٨٨٪
حقوق المساهمين	٥,٦٨٪

- يلتزم المصرف بتطبيق معايير جودة شاملة من خلال اعتماد سياسات وإجراءات يتقيد بها جميع العاملين وبما يؤدي إلى تقديم خدمة مميزة لكافة العملاء بجودة عالية، ويتم التأكد من الالتزام بها بواسطة إدارة التدقيق الداخلي.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
(شركة مساهمة مغفلة عامة)

البيانات المالية السنوية
والإيضاحات المرفقة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الاجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي المصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل - شركة مساهمة مغفلة عامة ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2016، والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2016 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في الفرع "مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ("IESBA Code") وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق

الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وخلال تكوين الرأي حولها، وقد لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يتعلق بكل أمر من الأمور المذكورة أدناه، تم تقديم وصف لكيفية تناي عالج بها تدقيقنا ذلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا المذكورة في الفرع مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. بناءً على ذلك، تتضمن تدقيقنا القيام وتقييم إجراءات مصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات التي قمنا بها لمعالجة الأمور المذكورة أدناه، الأساس لرأينا حول البيانات المالية الموحدة المرفقة.

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
مخصص كافي محفظة التسهيلات الإئتمانية	يقوم المصرف بتكوين مخصص كافي من قبل الإدارة من خلال استخدام الحكم الشخصي و التقديرات، بالإضافة إلى تطبيق التشريعات النافذة. إن صياغة تقرير كافي للقيمة تختلف من تقديرات الإدارة من مخاطر الائتمان الكثير من التقديرات والافتراضات والحكم الشخصي من الإدارة عند تحديد المخصص. كما ذلك، ونظراً للمبالغ الجوهرية وتأثير الإجراءات المرتبطة بتحديد كافي محفظة التسهيلات الإئتمانية، فقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الهامة في التدقيق.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها للتعامل مع المخاطر الجوهرية لكافي التسهيلات الإئتمانية، تقييم إجراءات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالموافقة والتسجيل ومراقبة التسهيلات الإئتمانية، وتقييم المدخلات والافتراضات والمنهجية المستخدمة من قبل الإدارة في حساب مخصصات كافي القيمة على أساس جماعي، وتقييم مدى كفاية مخصصات كافي القيمة للتسهيلات الإئتمانية القيمة على أساس فردي. بناء على حكمنا المهني، فقد اخترنا عينة من التسهيلات الإئتمانية وقمنا مدى ملاءمة التصنيف وما إذا كان هناك دليل موضوعي على كافي القيمة. قمنا بتقييم فيما إذا كان مخصص كافي محفظة للتسهيلات الإئتمانية محدد بطريقة معقولة وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية وأحكام القوانين المعمول بها.

تابع تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي المصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة) (تتمة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
الأمور الهامة في التدقيق (تتمة)

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
		كما قمنا بإعادة احتساب المخاطر القيمة المحددة من قبل الإدارة، بالإضافة إلى ذلك قمنا بفحص الملفات الرئيسية لاختبار المخاطر القيمة بالنسبة لمخصص كافي القيمة على أساس جماعي، قمنا بالتقدير مدى اكتمال وملائمة معلومات التسهيلات الإئتمانية المستخدمة في اختبار المخاطر القيمة من خلال مطابقة التفاصيل المستخدمة مع تلك المستندة من النظام المحاسبي للبنك وكذلك اعتماد احتساب المخصص، قمنا بتقييم ما إذا كانت الافتراضات الرئيسية في اختبار المخاطر القيمة مناسبة. كما قمنا بتقييم إذا كانت إفصاحات البيانات المالية الموحدة تعكس على نحو ملائم تعرض البنك لمخاطر الائتمان.
المخصصات المتنوعة	تقوم إدارة المصرف بعمل تقديرات لمخاطر محتملة والمطالبة والتي قد يواجهها المصرف وقروضه نتيجة لظروف العالية التي تمر بها البلاد. إن الاعتراف بهذه المخصصات والإفصاحات المتعلقة بها وقيامها يتطلب ممارسة كبيراً من حكم الإدارة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم المخاطر الإدارة والقرارات، بالإضافة إلى المراجعة التفصيلية للتقييم الذي أجرته الإدارة. لقد قمنا بتقييم مدى ملاءمة المخصصات والتفويضات التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم الأثر المحرزي لهذه المخصصات ومعاملتها. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم ما إذا كان إفصاح البنك عن تحقيق الحكم الشخصي في تقدير المخصصات والمخاطر المحتملة يمكن تمثيل ذلك حالة عدم اليقين المرتبطة بالتعرض المحتمل للمخاطر.

تابع تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي المصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة) (تتمة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2016

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2016، خلاف البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتحصر في قراءة المعلومات الأخرى عند توفر هذا وعند القيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو تبدو بأنها خاطئة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية، عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية المجموعة أو التوقف عن العمل، أو أنها لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف، بكاشف الأخطاء الجوهرية القائمة عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني وتبقى على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة وافي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم الكشف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم الأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأصل التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود شك جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة متعلقة بالمعلومات المالية للشركات والمنشآت الأصل ضمن المجموعة بهدف إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة إننا مسؤولون عن الإشراف على وتوجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، وتبقى مسؤولين فقط عن رأينا.

تقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن أرقام تدقيقنا يتضمن أيضاً هناك من مدى السجم المجموعة مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحافظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها وتوصي بالمصادقة عليها.

عبد الغفار عزة صصري
عبد الغفار عزة حصرية
من شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ
(محدودة المسؤولية)
دمشق – الجمهورية العربية السورية
30 آذار 2017

اسم شركة حصرية ومشاركوه -إرنست ويونغ (المحدودة المسؤولية)
محاسبون قانونيون و مستشارو أعمال
رقم الترخيص / 3/ ش /
تاريخ ٢٧٢٨ . .

بيان المركز المالي الموحد

	إيضاح	٣١ كانون الأول	
		٢٠١٧	٢٠١٦
		ل.س	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٣	٤٣,٨٤٧,٨٦٩,٧٨١	١٦,٩٤٤,٣٠٨,٢٧٤
أرصدة لدى المصارف	٤	٦١,٦٣٤,٣٦٢,٧٧٧	٧٧,١٥٨,٥٩٦,٠٢٣
إيداعات لدى المصارف	٥	١١,٨٤١,٤٥٠,٨٨٨	١٠,٠٦٩,٦٣٦,٢٨٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	٦	١٦,٧٦٦,٣١٣,٦٠٠	١٤,٣٥٩,٩٢٠,٣٥٣
موجودات ثابتة	٧	٢,١٠٠,٠٤٥,٤٣٧	١,٩٧٠,١٩٩,١٤٥
موجودات غير ملموسة	٨	٣,٤٠٣,٠٧٣	٢٥٧,٧٥١
موجودات ضريبية مؤجلة	١٥	٥,٨٦٢,٣٢٠	٦,٨٥٣,٣٣٢
موجودات اخرى	٩	٥٨٥,٠٢٤,٩٨١	٦٤٨,٧٢١,٠٩٢
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	١٠	٢,٥٩٦,٤٤٢,٩٨٢	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦
مجموع الموجودات		١٣٩,٣٨٠,٧٧٥,٨٣٩	١٢٤,٦٩٠,٣٦٣,٣٥٩
المطلوبات			
ودائع بنوك	١١	١٧,٥٤٩,٠٢٨,٢٨٠	١١,٨٩٥,٩١٤,٢٢٠
ودائع عملاء	١٢	٨٦,١٧٥,٨٢١,٢٣٩	٧٧,٦٩٠,٤٣٢,٧٥٩
تأمينات نقدية	١٣	٤,٠٣٦,١٩٦,٥١٧	٥,٣٨٨,٩٧٨,١٦٨
مخصصات متنوعة	١٤	٧,٩٩٦,١٦٨,٦٩٩	١١,٩٤٧,١٦٦,٨٨١
مخصص ضريبة الدخل	١٥	٨٢٧,٨٤٧,٠١٩	١,٣٧٤,١٦١,٦٦٢
مطلوبات اخرى	١٦	٦,٣٣٧,٨٨٠,١٠٤	٢,١١٦,٢٢١,٣٤٨
مجموع المطلوبات		١٢٢,٩٢٣,٤٤١,٨٥٨	١١٠,٤١٢,٨٧٥,٠٣٨
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي المصرف			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٧	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار رأس المال	١٧	١٢٩,٦٩٨,٤٠٠	١٢٩,٦٩٨,٤٠٠
احتياطي قانوني	١٨	١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	٥٣٥,٣١٤,٩٧٠
احتياطي خاص	١٨	١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	٥٣٥,٣١٤,٩٧٠
احتياطي عام لمخاطر التمويل	١٨	١٧٠,٩٦٥,١٠١	١٧٠,٩٦٥,١٠١
الأرباح المدورة غير المحققة	١٩	١٧,٤٤٩,١٩٩,٩٢٦	٢٠,٨٠٨,٦٤٠,٦٨٦
الخسائر المتراكمة المحققة	١٩	(٨,٩٠٢,٢٩٤,٩٥١)	(١٣,١٦٦,٩٨٢,٦٤٣)
		١٦,٤٤٢,٥٢٦,٢٣٦	١٤,٢٦٢,٩٥١,٤٨٤
حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)		١٤,٨٠٧,٧٤٥	١٤,٥٣٦,٨٣٧
مجموع حقوق الملكية		١٦,٤٥٧,٣٣٣,٩٨١	١٤,٢٧٧,٤٨٨,٣٢١
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١٣٩,٣٨٠,٧٧٥,٨٣٩	١٢٤,٦٩٠,٣٦٣,٣٥٩

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
إيهاب السعدي

الرئيس التنفيذي
سلطان الزعبي

بيان الدخل الموحد

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
		٢٠١٧	٢٠١٦
		ل.س	
الفوائد الدائنة	٢٠	٥,٦٥٥,٩٩٨,٤٥٤	٥,٠٣٢,٢٤٤,٣٧٧
الفوائد المدينة	٢١	(١,٨٢١,٦١٣,٣٩٨)	(١,٢٧١,٩٩٧,١٥٣)
صافي الدخل من الفوائد		٣,٨٣٤,٣٨٥,٠٥٦	٣,٧٦٠,٢٤٧,٢٢٤
العمولات والرسوم الدائنة		٤٨٧,٧٣٤,٧٢٩	٧٤٢,٨٤٦,١٣٢
العمولات والرسوم المدينة		(٦,٥٨٣,٨٣٩)	(٧,٩١٥,١٦٦)
صافي الدخل من العمولات والرسوم	٢٢	٤٨١,١٥٠,٨٩٠	٧٣٤,٩٣٠,٩٦٦
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم		٤,٣١٥,٥٣٥,٩٤٦	٤,٤٩٥,١٧٨,١٩٠
صافي الأرباح الناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية		١٥٦,٦١٠,٣٠٧	١٨٠,٤٤٦,١٦٩
(خسائر) أرباح تقييم مركز القطع البنيوي		(٣,٣٥٩,٤٤٠,٧٦٠)	٨,١٢٥,٨٦٤,٣٦٤
إيرادات تشغيلية أخرى	٢٣	٨١,٥٤٦,٩٨٤	١,٦٩٥,٨٩٣,٤١٤
إجمالي الدخل التشغيلي		١,١٩٤,٣٠٢,٤٧٧	١٤,٤٩٧,٣٨٢,١٣٧
المصاريف			
نفقات الموظفين	٢٤	(٨٩٥,٩٧٠,٣٥٣)	(١,٠٠١,١٤٤,٥٩٠)
استهلاكات الموجودات الثابتة	٧	(١١٠,٧١٩,٦٦٦)	(١٠٢,١٣٣,٨٢٢)
اطفاءات الموجودات غير الملموسة	٨	(٧٧٩,٦٧٨)	(١٥١,٨٣٥)
استرداد (مخصص) الخسائر الائتمانية المباشرة وغير المباشرة	٢٥	٣٦٠,٨٧٧,٦٦٧	٥٧٩,٢١٦,٤٨٣
مخصصات متنوعة	١٤	٣,٣٣٥,٢١٠,٦٥٥	(٦,٠٨٦,٥١٥,٦٩٢)
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٦	(٨٧٠,٤٥١,٨٥١)	(٧٥١,٢١٨,٥٦٢)
إجمالي المصاريف التشغيلية		١,٨١٨,١٦٦,٧٧٤	(٧,٣٦١,٩٤٨,٠١٨)
الربح قبل الضريبة		٣,٠١٢,٤٦٩,٢٥١	٧,١٣٥,٤٣٤,١١٩
مصروف ضريبة الدخل	١٥	(٨٣٢,٦٢٣,٥٩١)	(١,٣٧٥,١٣٣,٦٨٣)
صافي ربح السنة		٢,١٧٩,٨٤٥,٦٦٠	٥,٧٦٠,٣٠٠,٤٣٦
العائد إلى:			
مساهمي البنك		٢,١٧٩,٥٧٤,٧٥٢	٥,٧٦٠,٨٠٥,٨٠٤
حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)		٢٧٠,٩٠٨	(٥٠٥,٣٦٨)
		٢,١٧٩,٨٤٥,٦٦٠	٥,٧٦٠,٣٠٠,٤٣٦
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	٢٧	٤١,٥٢	١٠٩,٧٣

بيان الدخل الشامل الموحد

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
		٢٠١٧	٢٠١٦
		ل.س	
مكونات الدخل الشامل الأخرى		-	-
اجمالي الدخل الشامل للسنة		٢,١٧٩,٨٤٥,٦٦٠	٥,٧٦٠,٣٠٠,٤٣٦
العائد إلى:			
مساهمي البنك		٢,١٧٩,٥٧٤,٧٥٢	٥,٧٦٠,٨٠٥,٨٠٤
حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)		٢٧٠,٩٠٨	(٥٠٥,٣٦٨)
		٢,١٧٩,٨٤٥,٦٦٠	٥,٧٦٠,٣٠٠,٤٣٦

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

	العائد إلى مساهمي المصرف													
	رأس المال المكتتب به والمدفوع	علاوة إصدار رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي خاص	إحتياطي عام مخاطر التمويل	ربح السنة	الأرباح المدورة غير المحققة	الخسائر المتراكمة المحققة	مجموع حقوق مساهمي المصرف	حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)	مجموع حقوق الملكية
٢٠١٧											
الدخل الشامل للسنة	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٩,١٦٨,٤٠٠	٥٣٥,٣١٤,٩٧٠	١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	١٣٧,١١٢,٩١٠	١٧٠,٩١٥,١٠١	٨,٥٠٢,١٤٥,١٨٠	١٥,٠٤٢,٢٠٥	٨,٥١٧,١٨٧,٨٨٥	٢٧,٠٩٠,٨	٨,٥٤٤,٢٧٨,٦٩٣
احتياطيات	-	-	-	-	١٣٧,١١٢,٩١٠	-	-	(٥٠,٥٣٦,٨)	٨٦,٥٧٦,١٠٢	-	٨٦,٥٧٦,١٠٢
تخصيص ربح السنة	-	-	-	-	-	١٧٠,٩١٥,١٠١	(١٠,٨٠١,٩٢٤,٠٨٣)	١٢,١٨٢,٧٧١,٣٢٤	(٤,٦٢٦,٧٨٧,٦٩٢)	(٣,٥٩٤,٤٠٧,١٨٠)	(٨,٢٢١,١٩٤,٨٧٢)
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٩,١٦٨,٤٠٠	٥٣٥,٣١٤,٩٧٠	١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	٢٧٤,٢٢٥,٨٢٠	١٧٠,٩١٥,١٠١	١٧,٤٤٩,١٩٩,٩٢٦	٨,٩٠٢,٩٤٩,٩٥١	١٦,٤٥٧,٣٣٢,٩٨١	١٤,٨٠٧,٧٤٥	١٦,٤٧٢,١٤٠,٧٢٦
٢٠١٦											
الدخل الشامل للسنة	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٩,١٦٨,٤٠٠	٥٣٥,٣١٤,٩٧٠	١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	١٣٧,١١٢,٩١٠	١٧٠,٩١٥,١٠١	١٧,٤٤٩,١٩٩,٩٢٦	٨,٩٠٢,٩٤٩,٩٥١	١٦,٤٥٧,٣٣٢,٩٨١	١٤,٨٠٧,٧٤٥	١٦,٤٧٢,١٤٠,٧٢٦
احتياطيات	-	-	-	-	١٣٧,١١٢,٩١٠	-	-	(٥٠,٥٣٦,٨)	٨٦,٥٧٦,١٠٢	-	٨٦,٥٧٦,١٠٢
تخصيص ربح السنة	-	-	-	-	-	١٧٠,٩١٥,١٠١	(١٠,٨٠١,٩٢٤,٠٨٣)	١٢,١٨٢,٧٧١,٣٢٤	(٤,٦٢٦,٧٨٧,٦٩٢)	(٣,٥٩٤,٤٠٧,١٨٠)	(٨,٢٢١,١٩٤,٨٧٢)
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٩,١٦٨,٤٠٠	٥٣٥,٣١٤,٩٧٠	١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	١٣٧,١١٢,٩١٠	١٧٠,٩١٥,١٠١	٨,٥١٧,١٨٧,٨٨٥	١٥,٠٤٢,٢٠٥	٨,٥٣٢,٢٠٠,٠٩٠	٢٧,٠٩٠,٨	٨,٥٥٩,٢٩٠,٨٩٨
٢٠١٦											
الدخل الشامل للسنة	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٩,١٦٨,٤٠٠	٥٣٥,٣١٤,٩٧٠	١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	١٣٧,١١٢,٩١٠	١٧٠,٩١٥,١٠١	٨,٥١٧,١٨٧,٨٨٥	١٥,٠٤٢,٢٠٥	٨,٥٣٢,٢٠٠,٠٩٠	٢٧,٠٩٠,٨	٨,٥٥٩,٢٩٠,٨٩٨
احتياطيات	-	-	-	-	١٣٧,١١٢,٩١٠	-	-	(٥٠,٥٣٦,٨)	٨٦,٥٧٦,١٠٢	-	٨٦,٥٧٦,١٠٢
تخصيص ربح السنة	-	-	-	-	-	١٧٠,٩١٥,١٠١	(١٠,٨٠١,٩٢٤,٠٨٣)	١٢,١٨٢,٧٧١,٣٢٤	(٤,٦٢٦,٧٨٧,٦٩٢)	(٣,٥٩٤,٤٠٧,١٨٠)	(٨,٢٢١,١٩٤,٨٧٢)
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٩,١٦٨,٤٠٠	٥٣٥,٣١٤,٩٧٠	١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	١٣٧,١١٢,٩١٠	١٧٠,٩١٥,١٠١	٨,٥١٧,١٨٧,٨٨٥	١٥,٠٤٢,٢٠٥	٨,٥٣٢,٢٠٠,٠٩٠	٢٧,٠٩٠,٨	٨,٥٥٩,٢٩٠,٨٩٨

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية الموحد

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
		٢٠١٧	٢٠١٦
		ل.س	
ربح السنة قبل الضريبة		٣,٠١٢,٤٦٩,٢٥١	٧,١٣٥,٤٣٤,١١٩
تعديلات لبنود غير نقدية			
الاستهلاكات	٧	١١٠,٧١٩,٦٦٦	١٠٢,١٣٣,٨٢٢
الاطفاءات	٨	٧٧٩,٦٧٨	١٥١,٨٣٥
خسائر استبعاد الموجودات ثابتة	٢٦	١٦,٧١٣	٣٤٢,٨٥٣
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المباشرة وغير المباشرة	٢٥	(٣٦٠,٨٧٧,٦٦٧)	(٥٧٩,٢١٦,٤٨٣)
مخصصات متنوعة	١٤	(٣,٣٣٥,٢١٠,٦٥٥)	٦,٠٨٦,٥١٥,٦٩٢
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		(٥٧٢,١٠٣,٠١٤)	١٢,٧٤٥,٣٦١,٨٣٨
التغير في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي الزامي)		(٨٥٧,٧١٨,٩١١)	٣٨,٠٧٣,٢١٧
التغير في إيداعات لدى مصارف التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة اشهر		(٣,٦٩٧,٢٣٧,٢٧٧)	٨,٨٠٧,٨٢٩,١٢٥
الزيادة في ارصدة لدى مصارف التي تستحق خلال ثلاثة اشهر (مقيدة السحب)		-	٢١٢,٢١٨,٧٤٧
التغير في التسهيلات الائتمانية المباشرة		(١,١٤١,٧٣١,٢٣٣)	(٧٢٦,٥٠٨,٥٩٣)
التغير في موجودات اخرى		٣٩,٥٤٨,٩٨٧	٥٩٩,٤٩٣,٧٣٦
النقص في ودائع بنوك التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة اشهر		(٢,٠٦٣,٢٨٠,٥٨٣)	١,٩٤٠,٥٠٦,٠٨٣
التغير في تأمينات نقدية		(٩٢٥,٦٩٢,٨٧٣)	(١,٦٢٠,٦٥٣,٥٥٨)
التغير في ودائع العملاء		١٥,٦٤٦,٢٤٨,٧٣٢	١,٤٦٤,٢٨٧,٠٥٢
التغير في مطلوبات اخرى		٤,٢٩٨,١٠٠,٣٧٧	٣٣٨,١٤١,٩٤٢
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة المدفوعة		١٠,٧٢٦,١٣٤,٢٠٥	٢٣,٧٩٨,٧٤٩,٥٨٩
ضريبة الدخل المدفوعة المدفوعة		(١,٣٧٧,٩٤٧,٢٢٢)	-
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		٩,٣٤٨,١٨٦,٩٨٣	٢٣,٧٩٨,٧٤٩,٥٨٩
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة	٧	(٢٤٠,٥٨٢,١٧١)	(٨٠,٧٣٩,٢٠٢)
شراء موجودات غير ملموسة	٨	(٣,٩٢٥,٠٠٠)	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(٢٤٤,٥٠٧,١٧١)	(٨٠,٧٣٩,٢٠٢)
التدفقات النقدية الأنشطة التمويلية			
أرباح مدفوعة		(٨٠,٣٠٠)	(١٢٩,١٧٥)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		(٨٠,٣٠٠)	(١٢٩,١٧٥)
تأثير تغير أسعار الصرف		(٦,٣٣٢,٢٨٤,٦٧٦)	١٤,٠٣٥,١٣٢,١٨٠
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		٢,٧٧١,٣١٤,٣٣٦	٣٧,٧٥٣,٠١٣,٣٩٢
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٨٢,٥٤٧,١١٢,١٤٧	٤٤,٧٩٤,٠٩٨,٧٥٥
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٢٨	٨٥,٣١٨,٤٢٦,٤٨٣	٨٢,٥٤٧,١١٢,١٤٧
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		٥,٦٤١,٦٥٥,٤٩٣	٤,٩٧٩,٢١٨,٧٠٤
فوائد مدفوعة		١,٧٧٤,٠١٨,٤٤٩	١,٢٤١,٤٦١,٢٧٢

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

١- معلومات عن البنك

المصرف الدولي للتجارة والتمويل (المصرف) هو شركة مساهمة مغفلة عامة، تم تأسيسه في ٤ كانون الأول ٢٠٠٣ بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٩/م.و تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٣ وتحت السجل التجاري رقم ١٣٨٨٥ وبموجب قانون المصارف رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وفي سجل المصارف تحت الرقم ١٠ بوصفه مصرفاً خاصاً. اتخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق – سورية.

تأسس المصرف برأسمال مقداره ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية موزع على ثلاثة ملايين سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال ليصل إلى ٣،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية بنهاية عام ٢٠٠٧ موزع على ستة ملايين سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد، كما جرت زيادة رأس المال ليصل إلى ٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية خلال شهري نيسان وأيار من عام ٢٠١٠ موزعة على عشرة ملايين سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٠٩.

بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠١١ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم الحالي لتصبح ١٠٠ ليرة سورية بدلاً من ٥٠٠ ليرة سورية بما يتفق مع احكام الفقرة / ٣ / من المادة / ٩١ / من قانون الشركات الجديد الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ ليصبح رأس المال ٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية موزع على خمسين مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد.

بموجب قرار الهيئة العامة العادية وغير العادية لمساهمي المصرف بتاريخ ٣١ أيار٢٠١٢ تمت الموافقة على زيادة راسمال المصرف بمقدار ٢٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية عن طريق توزيع أسهم مجانية بواقع سهم لكل من يملك ٢٠ سهم، أي بواقع ٢،٥٠٠،٠٠٠ سهم وقد أودعت أسهم الزيادة في مركز المقاصة والحفظ المركزي في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٤ أيلول ٢٠١٢ ليصبح رأس المال ٥،٢٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٥٢،٥٠٠،٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد بنهاية عام ٢٠١٢.

يمتلك بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الأردن أسهم بنسبة ٤٩,٠٦٪ من رأسمال المصرف، ويتم توحيد البيانات المالية للمصرف مع البيانات المالية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل في الأردن.

يساهم المصرف بنسبة ٨٥٪ من رأسمال شركة المركز المالي الدولي للوساطة المالية والبالغ ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية.

إن أسهم المصرف مدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الواحد والثلاثين المرخصة في دمشق (شارع الباكستان، الحجاز، فندق داما روز، مخيم اليرموك، مشروع دمر، الحريقة، المزة، القصاع، التجارة، شارع الفردوس، برزة، أبو رمانة) وريف دمشق (حوش بلاس، دوما، جرمانا، الزبداني) وحلب (شارع الملك فيصل، فندق الشيراتون، الجميلية، شهبا مول، الشيخ نجار) وحمص وطرطوس واللاذقية وحماه ودرعا والحسكة والسويداء والقامشلي ودير الزور ومحردة.

كما تم الحصول على الموافقات اللازمة لافتتاح فرع في عدرا الصناعية، إلا أنه تم ايقاف الافتتاح بسبب الظروف الحالية.

لقد تم استمرار إغلاق فروع البنك التالية مؤقتاً خلال العام: دوما ، حمص ، ديرالزور ، حلب الشيخ نجار ، حلب الشهبا مول ، حلب الشيراتون ، حلب الجميلية ، مخيم اليرموك ، الحسكة ، درعا ، وفرع الزبداني.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٨ في جلسته رقم ١ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

٢- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

٢,١- أسس إعداد البيانات المالية الموحدة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وقرارات مجلس النقد والتسليف.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالليرة السورية وهي عملة التشغيل للمجموعة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل والشركة التابعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

بعد الأخذ بعين الاعتبار أحدث مؤشر رسمي لأسعار المستهلك والمؤشرات النوعية الأخرى، لا يعتبر الاقتصاد الذي يعمل به البنك اقتصاداً ذا تضخم مرتفع.

أسس توحيد البيانات المالية

إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تشمل أنشطة البنك وأنشطة الشركة التابعة، شركة المركز المالي الدولي للخدمات المالية المحدودة المسؤولية. إن النشاط الرئيسي لهذه الشركة هو تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية بالإضافة إلى ممارسة أعمال شراء وبيع الأوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير وإدارة الإصدارات الأولية والاستثمار. إن نسبة ملكية البنك في هذه الشركة هي ٨٥٪.

يتم تحقيق السيطرة عندما يكون للبنك حقوق من العوائد المتغيرة نتيجة مشاركته بالجهة المستثمر فيها وله قدرة التأثير على هذه العوائد من خلال سلطة التحكم بالجهة المستثمر فيها.

من المفترض أن الحصول على أغلبية حقوق التصويت يؤدي إلى السيطرة. ومع ذلك، في حالات فردية، قد يمارس البنك السيطرة بأقل من ٥٠٪ من الأسهم أو قد لا يكون قادرا على ممارسة السيطرة حتى مع امتلاك أكثر من ٥٠٪ من أسهم المنشأة. عند تقييم ما إذا كان لدى البنك سيطرة على الجهة المستثمر فيها وبالتالي سيطرة على تغير العوائد، يأخذ البنك بالاعتبار كل الوقائع والظروف ذات الصلة، بما في ذلك:

- غرض وتصميم الجهة المستثمر فيها
- الأنشطة وكيفية اتخاذ القرارات حول تلك الأنشطة وما إذا كان يمكن للبنك توجيه هذه الأنشطة
- الترتيبات التعاقدية مثل حقوق الخيار في الشراء وحقوق البيع وحقوق التصفية
- فيما إذا كان البنك عرضة، أو لديه حقوق في العوائد المتغيرة نتيجة مشاركته بالجهة المستثمر فيها، وله القدرة على التأثير في تغيير هذه العوائد.

تعود الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الأخرى لمساهمي الشركة الأم للمجموعة وإلى حقوق الاقلية (الحصة غير المسيطرة)، حتى لو كان هذا يؤدي إلى عجز في أرصدة حقوق الاقلية (الحصة غير المسيطرة).

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتها المحاسبية تتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم حذف جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الناتجة عن عمليات ضمن المجموعة عند التوحيد.

تتم معالجة التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تلغي الاعتراف بالموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات ذات الصلة والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى بينما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة ضمن بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بأي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة في تاريخ فقدان السيطرة.

٢ - أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢ - التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

قامت المجموعة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات لأول مرة والتي أصبحت نافذة ابتداء من ١ كانون الثاني ٢٠١٧. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل من المعايير الصادرة وغير نافذة التطبيق. إن طبيعة وأثر كل معيار أو تعديل جديد مبينة ادناه:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ بيان التدفقات النقدية – مبادرة الإفصاح

إن التعديلات تتطلب من المجموعة تقديم الإفصاحات حول التغيرات في مطلوباته الناتجة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية (كالأرباح أو الخسائر الناتجة عن فروقات أسعار الصرف).

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ ضرائب الدخل - الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة

توضح التعديلات بأن المجموعة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من مصادر الربح الخاضع للضريبة، الذي يمكن أن يقتطع منه استردادات الفروقات الضريبية المؤقتة القابلة للاقتطاع والناتجة عن الخسائر غير المحققة. علاوةً على ذلك، فإن التعديلات تبين كيفية قيام المجموعة بتحديد الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة وتشرح الحالات التي يتضمن فيها الربح الخاضع للضريبة استردادا لبعض الموجودات بأكثر من قيمتها الدفترية.

التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة ٢٠١٤ الى ٢٠١٦):

هذه التحسينات تتضمن:

إن التعديلات توضح أن متطلبات الإفصاح في المعيار ١٢، عدا عن المذكورة في الفقرات B١٠-B١٦، تطبق على حصص المجموعة في شركة تابعة، مشروع مشترك أو شركة حليفة (أو على جزء من حصصه في مشروع مشترك أو شركة حليفة) والمصنفة على أنها (أو المتضمنة في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها) محتفظ بها للبيع.إن هذه التعديلات ليس لها أي أثر على المجموعة.

٢,٣ المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة، تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ - «الأدوات المالية»

في تموز ٢٠١٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية – الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على اساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.

- **التصنيف والقياس**

الموجودات المالية:

إن تصنيف وقياس الموجودات المالية يعتمد على كيفية ادارتها (نموذج أعمال المجموعة) وخصائص تدفقاته النقدية التعاقدية. هذه العوامل تحدد ما إذا كانت الموجودات المالية تقاس بالتكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، او القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة لأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، يمكن للمجموعة أن تقوم، باختيار لا رجعة فيه، بتصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الدخل

الشامل الآخر، مع عدم إمكانية اعادة التصنيف لاحقاً للربح أو الخسارة إلى بيان الدخل. يطبق هذا الإختيار يطبق لكل استثمار على حدة.

المطلوبات المالية:

حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، ستبقى محاسبة المطلوبات المالية شبيهة الى حد كبير بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، باستثناء معالجة الارباح أو الخسائر الناشئة عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة نفسها والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولذلك فإن المجموعة لاتتوقع أي تغيير جوهري على تصنيف مطلوباتها المالية عند تطبيق المعيار. إن قواعد إلغاء الاعتراف بقيت كما هي في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ولم تتغير.

- **انخفاض القيمة**

سوف تقوم المجموعة بتقدير مخصصات انخفاض القيمة وفق منهج الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهو ما يتضمن بشكل رئيسي التمويل والاستثمارات التي تقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (وليس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) والودائع لدى البنوك والضمانات المالية والذمم المدينة الأخرى والالتزامات الائتمانية. لا يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. إن المدخلات الرئيسية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة تتركز في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة نتيجة التعثر
- التعرض للمخاطر نتيجة التعثر

تنوي المجموعة تصنيف موجوداتها المالية إلى ثلاث مراحل وفقاً لمنهجية معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩):

المرحلة ١: الموجودات المنتجة: الموجودات المالية التي لم تتدهور جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ نشوئها. سيتم تسجيل مخصص الانخفاض في القيمة بناءً على خسارة الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر.

المرحلة ٢: الموجودات غير المنتجة: الموجودات المالية التي تدهورت جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ نشوئها. يتم تقييم جودة الإئتمان بمقارنة احتمالية التعثر على مدى عمر الأصل كما في تاريخ إعداد التقارير المالية مع احتمالية التعثر المتبقية على مدى عمر الأصل في الوقت الذي تم فيه تقديرها عند الإعتراف الأولي للتعرض للمخاطر (تعدل عند الحاجة وفقاً للتغيرات في توقعات الدفع المسبق). سيتم تسجيل مخصص الانخفاض في القيمة على أساس خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

المرحلة ٣: الموجودات منخفضة القيمة: بالنسبة للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها، ستقوم المجموعة بتسجيل مخصص الانخفاض في القيمة على أساس احتمالية التعثر على مدى عمر الأصل.

سوف تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المستقبلية في تقييمها للتدهور الجوهري في مخاطر الإئتمان منذ نشوئها وكذلك قياس خسارة الإئتمان المتوقعة. وسوف تشتمل المعلومات المستقبلية على عناصر مثل عوامل الاقتصاد الكلي (مثل البطالة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ومعدلات الربح) والتوقعات الاقتصادية من المصادر الداخلية والخارجية.

ولتقييم مجموعة النتائج المحتملة، تعتزم المجموعة صياغة سيناريوهات مختلفة. ستقوم المجموعة في كل سيناريو باشتقاق خسارة ائتمان متوقعة وتطبيق منهج مرجح محتمل لتحديد مخصص الانخفاض في القيمة وفقاً لمتطلبات معيار الدولي للتقارير المالية (٩).

- **محاسبة التحوط**

تهدف متطلبات محاسبة التحوط العامة لتيسير محاسبة التحوط وخلق رابط أقوى مع استراتيجية إدارة المخاطر والسماح بتطبيق محاسبة التحوط على عدد أكبر من مختلف أدوات التحوط والمخاطر. ومع ذلك فإن هذه المتطلبات لا تتطرق بشكل واضح لاستراتيجيات محاسبة التحوط الكلية والتي هي ذات أهمية للمجموعة. ونتيجة لذلك يسمح معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) باختيار سياسة محاسبية تقوم على الاستمرار في تطبيق محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). بناءً على التحليل الذي تم حتى تاريخه، تتوقع المجموعة أن تستمر في تطبيق محاسبة التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

- **التأثير المتوقع**

وفقا للأحكام الانتقالية للتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، يُسمح للمجموعة بالاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية

السابقة وبين القيمة الدفترية في بداية الفترة المالية السنوية والتي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة. بناء على تقييم المجموعة، فإن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) يتوقع أن يكون له التأثيرات التالية:

التصنيف:

بناء على تقييم الإدارة لنموذج الأعمال وطبيعة الأدوات المالية الموجودة في نهاية الفترة المالية، فإن المجموعة تتوقع التأثير التالي على التصنيف:

غالبية الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمقاسة بالتكلفة المطفأة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، يتوقع أن تقاس بالتكلفة المطفأة أيضا حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

انخفاض القيمة

نتيجة لتقييم المجموعة خسائر الائتمان وفقا لمنهجية الخسارة المتوقعة، فانه من الممكن زيادة مخصصات هذه الخسائر فيما يتعلق بالموجودات المالية المسجلة في ١ كانون الثاني ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، فإن نسبة كفاية رأس المال للمجموعة قد تتأثر بصورة رئيسية من الزيادة المحتملة في مخصصات انخفاض القيمة.

الإفصاح

يقدم المعيار الجديد ايضا متطلبات افصاح جديدة وتغييرات في العرض. يتوقع أن تغير هذه المتطلبات طبيعة ومدى افصاحات المجموعة فيما يتعلق بأدواتها المالية بالأخص في سنة تطبيق المعيار الجديد لأول مرة.

التأثير المالي الصافي

بناء على ما سبق،لا تتوقع المجموعة صافي انخفاض في حقوق الملكية بتاريخ تطبيق المعيار، يتمثل ذلك بشكل رئيسي في عدم وجود ضرورة للزيادة في مخصص الخسائر الائتمانية بتاريخ التطبيق.

تنويه

عدم الانخفاض المقدر في حقوق الملكية يتضمن تأثير التصنيف والقياس في بيان المركز المالي وعدم الزيادة في مخصصات الخسائر الإئتمانية مقارنة مع ٣١ كانون الاول ٢٠١٧. إن التقييم المبين اعلاه هو تقدير في لحظة معينة وليس توقع. التأثير الفعلي على المجموعة نتيجة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) قد يختلف جوهريا عن هذا التقدير. ستستمر المجموعة بتعديل النماذج، المنهجيات، والضوابط وستتابع التطورات التنظيمية عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) في ١ كانون الأول ٢٠١٨.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ - الإيرادات من العقود مع الزبائن

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ في أيار ٢٠١٤ وتم تعديله في نيسان ٢٠١٦. أسس المعيار لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقا للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتطلب المعيار التطبيق بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨. مع السماح بالتطبيق المبكر. ستقوم المجموعة بتطبيق المعيار في تاريخ نفاذ تطبيقه. تقوم المجموعة بتقييم أثر هذا المعيار على بياناتها المالية.

التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨: البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة

تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها والتي تمثل عمل تجاري، كما هو معرف في معيار التقارير المالية الدولي رقم ٣، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. بينما أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ نفاذ هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن المنشأة التي تتبنى تطبيق هذه التعديلات بوقت مبكر يجب أن تطبقها على أساس مستقبلي. ستقوم المجموعة بتطبيق هذه التعديلات عندما تصبح نافذة.

- التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم ٢ - تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم ٢ الدفع على اساس الأسهم والتي تناولت ثلاث جوانب

رئيسية: تأثير شروط الاستحقاق على قياس معاملات الدفع على اساس الأسهم التي يتم تسويتها نقدا، تصنيف معاملات الدفع على اساس الأسهم عندما يترتب على صافي مبلغ التسوية التزام ضريبة مقتطعة، والمعالجة المحاسبية في الحالة التي يؤدي فيها التعديل على شروط معاملة دفع على أساس الأسهم الى تغيير في تصنيف هذه المعاملة من معاملة يتم تسويتها نقدا الى معاملة يتم تسويتها باستخدام أدوات حقوق الملكية.

عند البدء بالتطبيق، يجب على المنشآت القيام بتطبيق التعديلات من دون إعادة عرض الفترات السابقة، إلا أنه يسمح بالتطبيق بأثر رجعي في حال كان التطبيق لجميع التعديلات الثلاثة مع توافر شروط أخرى. إن هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الأول ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة بتقييم أثر هذا المعيار على بياناتها المالية.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ - عقود الإيجار

تم اصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ في كانون الثاني ٢٠١٦ والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ عقود الإيجار، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٤ تحديد فيما إذا كانت الاتفاقية تتضمن عقد ايجار، تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم ١٥ الإيجار التشغيلي – الحوافز، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم ٢٧ تقييم جوهر العمليات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار. إن معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الخاص بعقود الايجار، ويتطلب من المستأجرين أن يقوموا بالمحاسبة عن جميع عقود الايجار وفق نموذج موحد ضمن بيان المركز المالي بشكل مشابه للمحاسبة عن عقود الإيجار التمويلية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. يتضمن المعيار استثنائين فيما يتعلق بالاعتراف بالإيجار وهما استئجار الموجودات منخفضة القيمة (مثل أجهزة الحاسب الشخصي) وعقود الايجار قصيرة الأمد (عقود الايجار لمدة سنة أو لأقل من سنة). في تاريخ البدء بالإيجار، يقوم المستأجر بالاعتراف بالتزام متعلق بدفع الايجار (التزام الايجار) وبأصل يمثل حق استخدام الأصل المستأجر خلال فترة الإيجار (حق استخدام الأصل). يتوجب على المستأجرين الاعتراف بشكل منفصل بمصروف الفائدة على التزام الإيجار ومصروف الاستهلاك على حق استخدام الأصل.

يجب على المستأجرين إعادة قياس التزام الايجار عند وقوع أحداث معينة (مثل التغير في مدة الإيجار أو التغير في دفعات الايجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد قيمة هذه الدفعات). يقوم المستأجر بالاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزام الايجار كتعديل على حساب حق استخدام الأصل.

المحاسبة عن عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر وفق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ لم تتغير بشكل جوهري عن المحاسبة الحالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. يستمر المؤجر بتصنيف كافة عقود الايجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ والتمييز بين نوعين من الايجار: التمويلي والتشغيلي.

- تحويلات العقارات الاستثمارية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠

توضح التعديلات متى يجب على المنشأة أن تقوم بتحويل الممتلكات، بما في ذلك الممتلكات قيد الإنشاء أو التطوير، من أو إلى العقارات الاستثمارية. تنص التعديلات على أن التغيير في الاستخدام يحصل عندما ينطبق، أو لم يعد ينطبق، على الممتلكات تعريف العقارات الاستثمارية وهناك دليل على التغير في الاستخدام. إن مجرد التغير في نية الإدارة لكيفية استخدام الأصل لا يعتبر دليلاً على التغير في الاستخدام. يجب على المنشأة أن تقوم بتطبيق التعديلات بشكل مستقبلي على التغيرات في الاستخدام التي تحدث بنفس أو بعد تاريخ بداية الفترات المالية السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق هذه التعديلات.

يجب على المنشأة أن تقوم بإعادة تقييم الممتلكات المملوكة في ذلك التاريخ وإعادة تصنيف هذه الممتلكات إذا تطلب الأمر ذلك لتعكس الظروف الموجودة بذلك التاريخ. إن التطبيق بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٨ يسمح به فقط إن أمكن ذلك بدون استخدام مبدأ الإدراك المتأخر. إن التعديلات نافذة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨. يسمح بالتطبيق المبكر للتعديلات ويجب الإفصاح عنه. ستقوم المجموعة بتطبيق هذه التعديلات عندما تصبح نافذة التطبيق.

التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة ٢٠١٤ الى ٢٠١٦):

هذه التحسينات تتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١ تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة – الغاء الإعفاءات قصيرة الأمد للمنشآت التي تقوم بالتطبيق لأول مرة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة – توضيح أن قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر هو خيار مستقل لكل استثمار على حدة.

هذه التعديلات غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

- تفسير لجنة التفسيرات الدولية رقم ٢٢ المعاملات بعملات اجنبية والدفعات المقدمة

يوضح التفسير أنه، عند تحديد سعر الصرف الفوري الذي سيتم استخدامه في الاعتراف الأولي لأصل أو مصروف أو إيراد (أو جزء منه) عند استبعاد أصل غير نقدي أو التزام غير نقدي متعلق بدفعات مقدمة، فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي قامت به المنشأة بالاعتراف الأولي بالأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناشئ عن الدفعة المقدمة. في حال كان هناك عدة مدفوعات أو مقبوضات مقدمة، على المنشأة أن تقوم بتحديد تاريخ المعاملة لكل عملية دفع أو قبض خاصة بكل سلفة على حدة. يمكن للمنشآت أن تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي كامل.

وكمعالجة بديلة، يمكن للمنشأة أن تقوم بتطبيق هذا التفسير بشكل مستقبلي لكل الأصول، المصاريف والإيرادات الخاضعة لنطاق هذا التفسير والتي تم الاعتراف الأولي بها في او بعد:

(أ) بداية الفترة المالية التي قامت فيها المنشأة بتطبيق التفسير لأول مرة، أو:

(ب) بداية الفترة المالية السابقة والتي يتم عرضها كأرقام مقارنة في البيانات المالية للفترة المالية التي قامت فيها المنشأة بتطبيق التفسير لأول مرة.

هذا التفسير نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨. يسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه. على كل حال، بما أن ممارسة المجموعة الحالية متفقة مع التفسير، لا تتوقع المجموعة أي أثر على بياناتها المالية.

- تفسير لجنة التفسيرات الدولية رقم ٢٣ عدم التيقن المتعلق بمعاملة ضريبة الدخل

يتناول هذا التفسير المحاسبة عن ضرائب الدخل عندما تتضمن المعاملات الضريبية عدم تيقن والذي يؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ ولا يطبق على الضرائب أو الرسوم خارج نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢، كما لا يتضمن بشكل محدد متطلبات متعلقة بالفوائد والغرامات المرتبطة بالمعاملات الضريبية غير المؤكدة.
يتناول التفسير بشكل محدد الآتي:

- ما إذا كانت المنشأة تقوم بالأخذ بعين الاعتبار المعاملة الضريبية غير المؤكدة بشكل منفصل.
- الافتراضات التي تقوم بها المنشأة حول فحص المعاملة الضريبية من قبل السلطات الضريبية.
- كيف تقوم المنشأة بتحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية)، الأسس الضريبية، الخسائر الضريبية غير المستغلة، الإعفاءات الضريبية غير المستغلة ومعدلات الضريبة.
- كيف تقوم المنشأة بالأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الحقائق والظروف.

يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت ستأخذ بعين الاعتبار كل معاملة ضريبية غير مؤكدة بشكل منفصل أو بشكل مجمع مع معاملات ضريبية غير مؤكدة أخرى. يجب اتباع الطريقة التي تقدم حلاً أفضل لعدم التيقن. هذا التفسير نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٩، ويسمح ببعض الإعفاءات الانتقالية. ستقوم المجموعة بتطبيق هذا التفسير عندما يصبح نافذاً للتطبيق.

٢,٤- أهم التقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات وافتراضات تؤثر في قيمة الإيرادات والمصروفات، والموجودات والمطلوبات، والايضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة والمطلوبات الطارئة المفصح عنها في البيانات المالية الموحدة. إن ضبابية الرؤية حول هذه الفرضيات والتقديرات قد تؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.
إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة في السنة المالية اللاحقة هي كما يلي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من الظروف والمتغيرات الاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية وانعكاساتها المتجلية بحالة عدم التيقن المستقبلية، فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية أمور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية.

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

طريقة معدل الفائدة الفعلي (EIR)

يعترف البنك، حسب طريقة معدل الفائدة الفعلي، بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل عائد ثابت خلال العمر المتوقع للقروض والودائع ويعترف بتأثير التغيرات الممكنة لأسعار الفائدة في مختلف المراحل وغيرها من خصائص دورة حياة المنتج (بما في ذلك المدفوعات المقدمة وفوائد ورسوم التأخير).

تدني قيمة التسهيلات الائتمانية

يقوم البنك بمراجعة التسهيلات الائتمانية بشكل ربع سنوي وتقدير كفاية المؤونة المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية.
ينتج عن منهجية تدني القيمة المعتمدة من قبل البنك، وذلك للموجودات المسجلة بالتكلفة المطفأة، الاعتراف بمخصصات:

- خسائر انخفاض القيمة بشكل فردي للقروض والسلف الهامة بشكل منفرد
- خسائر انخفاض القيمة بشكل جماعي:
  - o للقروض والسلف غير الهامة بشكل منفرد
  - o خسائر حصلت ولم تحدد بعد

عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة بالاجتهاد حول وضع المدين المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على عوامل متعددة قد ينتج عن التغير فيها تغير في المخصصات المطلوبة.

الاضمحلال في قيمة الموجودات المالية المتوفرة للبيع

يقوم البنك بمراجعة الأدوات المالية المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد لتقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في القيمة. تتطلب المراجعة استخدام تقديرات، وذلك لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة والمدخلات الأخرى لخصم التدفقات النقدية، ولتحديد ما يعتبر انخفاض جوهري أو مستمر بالنسبة للموجودات المالية المتوفرة للبيع على شكل حقوق ملكية.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر المتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى

يعمل البنك في بيئة تنظيمية وقانونية تتضمن، بحكم طبيعتها، عنصر عال من مخاطر التقاضي متأصل في عملياتها. ونتيجة لذلك، يكون البنك طرف في التقاضي والتحكيم ومختلف الإجراءات التي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للبنك. عندما يمكن للبنك القيام بقياس موثوق لتدفق المنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة، ويعتبر هذه التدفقات محتملة، يسجل البنك مخصصات للقضية. عندما يعتبر البنك أن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية بعيد، أو محتملاً، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق له، يتم الإفصاح عن وجود التزامات طارئة.

ونظرا لعدم التيقن والتقديرات المتضمنة لتحديد احتمال وقوع الخسائر وقيمتها، يأخذ البنك في الحسبان عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية، والمرحلة التي وصلت إليها القضية والأدلة السابقة من حوادث مماثلة. يقوم البنك بتقديرات هامة ليصل لاستنتاج في هذا الخصوص.

٢,٥ أهم السياسات المحاسبية

أعدت البيانات المالية الموحدة المرفقة وفقاً لأهم السياسات المحاسبية التالية:

التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة في بيان الدخل الموحد.

الاعتراف بالأدوات المالية وإعادة تقييمها

• تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف المقدمة للعملاء وودائع العملاء، مبدئيا في تاريخ المتاجرة (التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية). يتم الاعتراف بالقروض والسلف عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. يعترف البنك بودائع العملاء عندما تصل الأموال للبنك.

• القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية ضمن مجموعات معينة عند الاعتراف الأولي بها على خصائصها والغرض من اقتنائها ويتم الاعتراف بكافة الأدوات المالية وتسجيلها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف الاقتناء باستثناء الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

• الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمتاجرة

يتم تصنيف الموجودات أو المطلوبات المالية كموجودات أو مطلوبات مالية للمتاجرة عندما يتم شراؤها أو إصدارها في المقام الأول لتحقيق ربح على المدى القصير من خلال الأنشطة التجارية، أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار مع بعضها البعض ويوجد دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب. يتم تسجيل وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للمتاجرة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة في صافي إيرادات المتاجرة. يتم تسجيل إيراد الفوائد وتوزيعات الأرباح أو مصروفها في صافي إيرادات المتاجرة وفقا لشروط العقد، أو عندما ينشأ الحق باستلام الدفعات.

• طريقة معدل الفائدة الفعلي

إن معدل الفائدة الفعلي (EIR) هو المعدل الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو لفترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يتم تعديل التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات. يتم احتساب التكلفة المطفأة المعدلة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي أو أحدث إعادة تقدير ويتم تسجيل التغير ضمن الفوائد الدائنة للأصول المالية والفوائد المدينة للمطلوبات المالية. إن السياسات المحاسبية لطريقة معدل الفائدة الفعلية تختلف من أداة لأخرى.

• أرباح أو خسائر اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة عن القيمة العادلة الحالية لأداة مماثلة في السوق الحالي الملحوظ أو عن القيمة العادلة الحالية باستخدام أسلوب تقييم تعتمد متغيراته فقط على بيانات من الأسواق الملحوظة، تعترف المجموعة مباشرة بالفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (ربح أو خسارة اليوم الأول) في صافي ربح المتاجرة.

عند عدم توافر البيانات بشكل ملحوظ، لا يتم الاعتراف بالفرق بين سعر المعاملة والقيمة باستخدام أسلوب التقييم حتى توافر المعلومات بشكل ملحوظ أو إلغاء الاعتراف بالأداة المالية.

• الموجودات المالية المتوفرة للبيع

تتضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع: أدوات حقوق الملكية وأدوات دين أخرى. إن أدوات حقوق الملكية المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المصنفة على أنها موجودات مالية للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن أدوات الدين في هذه الفئة هي تلك التي يكون الغرض منها الاحتفاظ بها لمدة غير محددة من الوقت ويمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد الاعتراف المبدئي، يتم تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع حسب القيمة العادلة كما يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة غير المحققة مباشرة في

الدخل الشامل ضمن بند «التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع». عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية المتوفرة للبيع، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتراكمة المعترف فيها سابقاً في حقوق الملكية في بيان الدخل ضمن بند «إيرادات تشغيلية أخرى». في حال تملك البنك لأكثر من استثمار في نفس الأسهم يتم التخلي عنها بناء على مبدأ الوارد أولاً صادر أولاً.

يتم الاعتراف بالفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي والاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الدخل عندما ينشأ حق باستلام الدفعات.

يتم الاعتراف بالخسائر الناجمة عن تدني القيمة في بيان الدخل ويتم إلغاء الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها مباشرة في بند «التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع» من حقوق الملكية.

• استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تتمثل في الأدوات المالية غير المشتقة والتي تحمل دفعات ثابتة أو محددة ولها تواريخ استحقاق ثابتة ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

بعد الاعتراف الأولي بالاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مطروحاً منها مخصص التدني في القيمة. عند احتساب التكلفة المطفأة يؤخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الشراء والأتعاب التي تشكل جزء لا يتجزأ من الفائدة الفعلية. يتم قيد الإطفاء ضمن بيان الدخل في بند الفوائد الدائنة او المدينة حسب واقع الحال.

يتم قيد خسائر التدني في القيمة في بيان الدخل ضمن بند «مصروف خسارة استثمارات مالية».

• الأرصدة والإيداعات لدى المصارف والقروض والسلف للعملاء

الأرصدة والإيداعات لدى المصارف والقروض والسلف للعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة وغير متداولة في سوق نشط، باستثناء:

- تلك التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في المدى القريب، وتلك التي يقوم البنك، عند الاعتراف الأولي، بتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- تلك التي يصنفها البنك، عند الاعتراف المبدئي، كمتوفرة للبيع
- تلك التي قد لا يتمكن البنك من استعادة الاستثمار الأولي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

بعد الاعتراف الأولي، يتم تقييم الأرصدة والإيداعات لدى المصارف والقروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مطروحاً منها أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفاؤها.

• الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هي تلك التي تم تصنيفها في هذه الفئة من قبل الإدارة وذلك عند الاعتراف المبدئي. يمكن للإدارة أن تحدد أداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي عند استيفاء أي من المعايير التالية، ويتم التحديد على أساس كل أداة على حدة:

- يلغي هذا التحديد، أو يقلل بشكل ملحوظ، المعالجة غير المتسقة التي قد تنتج عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أساس مختلف. أو،
- عندما تكون الموجودات والمطلوبات جزء من مجموعة من الموجودات أو المطلوبات المالية، أو كليهما، والتي تدار ويقيم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لسياسة موثقة لإدارة مخاطر أو استراتيجية الاستثمار. أو
- تحتوي الأداة المالية مشتق ضمني، واحد أو أكثر، إلا إذا كانت المشتقات لا تعدل بشكل كبير التدفقات النقدية التي كانت ستكون مطلوبة بالعقد، أو أنه من الواضح بالقليل من التحليل لأداة مماثلة أنه من المحظور فصل المشتق.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل الفوائد المكتسبة أو المتكبدة في إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد، على التوالي، وذلك باستخدام معدل الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار

أي خصم / علاوة وتكلفة العملية كونها جزءا لا يتجزأ من الأداة، بينما تسجل توزيعات الأرباح في الإيرادات التشغيلية الأخرى عندما ينشأ الحق باستلام الدفعات.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

• الأصول المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة الأصول المالية المتشابهة – حسب مقتضى الحال) عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي. يتم أيضاً إلغاء الاعتراف بالأصل المالي إذا تم تحويل الأصل وكان التحويل يحقق شروط إلغاء الاعتراف.

يقوم البنك بتحويل الأصل، إذا وفقط إذا:
قام البنك بنقل حقوقه التعاقدية بالتدفقات النقدية من هذا الأصل

أو
احتفظ البنك بحقوقه بالتدفقات النقدية، ولكنه تحمل مسؤولية دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل لطرف ثالث حال استلامها بدون تأخير جوهري من خلال ترتيبات تحويل.

يعتبر التحويل إلغاء اعتراف، فقط إذا:

قام البنك بتحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري

أو
لم يقم البنك بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل بشكل جوهري، إلا أنه حول السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بنقل حقوق استلام التدفقات النقدية لأصل أو يدخل في ترتيبات تحويل، فإنه يقيم فيما إذا احتفظ بمخاطر ومنافع ملكية الأصل والى أي مدى. إذا لم يقم البنك بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري، ولم يحول السيطرة على الأصل المنقول، فإن البنك يستمر بالاعتراف بالاصل المنقول إلى حد مشاركته المستمرة فيه. في هذه الحالة، يقوم البنك ايضا بالاعتراف بالالتزام المصاحب. يتم تقييم الأصل المنقول والالتزام المصاحب على أساس يعكس الحقوق والالتزامات المحتفظ بها من قبل البنك.

يتم تقييم المشاركة المستمرة التي لها شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو أكبر قيمة يمكن أن يطلب من البنك دفعها، أيهما أقل.

• المطلوبات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الالتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم معالجة هذا التعديل على أنه انقضاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالتزام مالي جديد. يتم الاعتراف بالفرق بين قيمة الالتزام المالي الأصلي والمقابل المدفوع ضمن الأرباح أو الخسائر.

تحديد القيمة العادلة

من أجل إظهار كيفية الحصول على القيم العادلة، تصنف الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، الموضح أدناه:

المستوى (١): المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى (٢): المعطيات المستخدمة في التقييم هي مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق ملحوظ. تتضمن هذه المعطيات عادة أسعار السوق المدرجة في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة.

المستوى (٣): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.

يقوم البنك بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية.

يقوم البنك بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة، ويحدد فيما إذا كان هناك اية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

تدني قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية. تنخفض

قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية إذا، وفقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث (أو أحداث) الخسارة تلك أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن المقترض أو مجموعة المقترضين يواجهون صعوبة مالية كبيرة، احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي؛ إخلال وتقصير في دفعات الفائدة أو المبلغ الأصلي؛ وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مثلاً عدد متزايد من الديون المؤجلة أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر بالسداد.

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة

تتضمن منهجية البنك بالنسبة لانخفاض قيمة الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة:

أ-خسائر انخفاض القيمة بشكل منفرد للتعرضات الائتمانية الهامة أو المحددة بشكل فردي

ب-خسائر انخفاض القيمة بشكل جماعي من:
القروض والسلف غير الهامة بشكل منفرد
خسائر حصلت ولم تحدد بعد

بالنسبة للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة (مثل الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية والقروض والسلف بالإضافة إلى الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)، يقوم البنك أولاً بتقييم ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على تدني القيمة بشكل منفرد للأصول المالية التي تعتبر هامة بشكل منفرد، أو قامت الإدارة بتصنيفها من قبل بشكل إفرادي.

في حال تواجد دليل موضوعي على تكبد خسارة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها). يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال مخصص الخسائر الائتمانية ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة ضمن الخسائر الائتمانية في بيان الدخل. يتم الاستمرار بحساب ايرادات الفوائد على القيمة الدفترية المخفضة وذلك باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية من أجل قياس خسارة التدني.

يتم شطب القروض وما يرتبط بها من مخصصات عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد المبالغ في المستقبل وتم تسييل جميع الضمانات أو تم تحويلها إلى البنك. إذا، في فترة لاحقة، ازدادت أو انخفضت قيمة خسارة التدني المقدرة نتيجة لحدث وقع بعد الاعتراف بالخسارة، فإنه يتم زيادة أو تخفيض قيمة خسارة التدني المعترف به سابقاً (ولكن فقط إلى حد القيمة الدفترية على فرض أنه لم يتم الاعتراف بخسائر تدني القيمة) من خلال تعديل حساب المخصص. في حال استرداد مبلغ مشطوب مستقبلاً، يتم تخفيض المبلغ المسترد من «مصروف الخسائر الائتمانية».

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان للقرض معدل فائدة متغير، يكون معدل الخصم لقياس أي خسائر تدني في القيمة هو معدل الفائدة الفعلي الحالي. يعكس حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي المضمون بالرهن التدفقات النقدية التي يمكن أن تنتج عن تسوية الرهن مطروحاً منها تكاليف الحصول على الضمان وبيعه، سواء كانت التسوية للرهن ممكنة أو لا.

نموذج انخفاض القيمة بشكل جماعي

تتضمن منهجية البنك لانخفاض القيمة بشكل جماعي من عنصرين:

- التعرضات الائتمانية غير الهامة بشكل فردي

تتكون هذه المحافظ بشكل رئيسي من محفظة قروض التجزئة العقارية، القروض الشخصية غير المضمونة، وبطاقات الائتمان، وبعض القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة. يتم تجميع هذه القروض والسلف إلى محافظ متجانسة صغيرة (أي مجموعة من القروض والسلف غير الهامة بشكل فردي) على أساس الخصائص الرئيسية التي هي ذات صلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على مجموعة من الموجودات المالية التي يتم تقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة على أساس الخبرة السابقة في الخسارة لموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمان مشابهة لتلك الموجودة في المجموعة.

- خسائر حصلت ولم تحدد بعد

تتمثل الخسائر غير المحددة بعد بخسائر انخفاض القيمة التي حصلت في محفظة ديون منتجة ولكن لم يتم تحديدها، لا ضمن التقييم الإفرادي ولا

ضمن الجماعي. على غرار التعرضات غير الهامة بشكل فردي، يتم تجميع هذه القروض داخل محافظ متجانسة أصغر على أساس عنصر الخطر. هذه المنهجية تجمع بين احتمال التخلف عن السداد، وقيمة التعرض في وقت التعثر والخسارة المفترضة في حال التعثر خلال فترة ظهور الخسارة (الفترة بين حدث الخسارة وحدث تحديد انخفاض القيمة).

الموجودات المالية المتوفرة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني في قيمة الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع، يقوم البنك بشكل إفرادي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني القيمة كملاحظة بيانات بشأن انخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة و/أو انخفاض في الضمانات التي تؤثر على قدرة البنك على استرداد جميع التدفقات النقدية. وفي هذه الحالة فإن المبلغ المسجل كخسارة تدني هو الخسائر المتراكمة التي تقاس بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، مطروحا منها أية خسائر تدني على ذلك الاستثمار معترف بها سابقاً في بيان الدخل. إن إيراد الفوائد المستقبلي هو على اساس القيمة الدفترية المخفضة والمستحقة باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية من أجل قياس قيمة التدني. إذا، في فترة لاحقة، زادت القيمة العادلة لأدوات الدين وكانت الزيادة مرتبطة بشكل موضوعي بحدث ائتماني وقع بعد الاعتراف بخسارة التدني، عندها يتم عكس خسارة التدني ضمن بيان الدخل.

بالنسبة للاستثمارات بحقوق الملكية المصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يتضمن ايضاً الانخفاض «الجوهري» أو «الدائم» في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات عن الكلفة و / أو معلومات أخرى حول مصدر أداة حقوق الملكية والتي قد تؤثر سلبا على أداء الجهة المصدرة. يقوم البنك بشكل عام باعتبار الانخفاض «الجوهري» بنسبة ٢٠٪ و«الدائم» لفترة اكثر من ٦ أشهر. عندما يوجد دليل على تدني القيمة، فإن الخسارة المتراكمة والتي تقاس بالفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة تدني في القيمة على هذه الاستثمارات معترف بها سابقاً ضمن بيان الدخل، يتم الغاء الاعتراف بها من حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل. لا يتم عكس خسارة تدني قيمة ادوات حقوق الملكية ضمن بيان الدخل، بل يتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد الاعتراف المسبق بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل.

القروض المعاد التفاوض على شروطها

يقدم البنك أحيانا بعض التنازلات أو التعديلات على الشروط الأصلية للقروض نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقترض، وذلك بدل الاستيلاء على أو فرض التحصيل من الضمانات. قد ينطوي إعادة التفاوض على تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط قروض جديدة (جدولة أو إعادة هيكلة). إن سياسة البنك تتضمن مراقبة القروض المعاد التفاوض على شروطها لضمان تحصيل الدفعات المستقبلية والتأكد من أن البنك لا يتوقع أن يتكبد خسائر عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. وإذا نتج عن هذه الإجراءات تحديد خسارة متعلقة بهذه القروض، يتم الإفصاح عنها والتعامل معها كموجودات منخفضة القيمة إلى أن يتم تحصيل قيمتها أو شطبها.

تقييم الضمانات

يعمل البنك على استخدام الضمانات، عندما يكون ذلك ممكناً، للحد من المخاطر على الموجودات المالية. وتأتي هذه الضمانات في أشكال مختلفة مثل النقد والأوراق المالية، والكفالات، والعقارات، والأرصدة المدينة والمخزون والموجودات غير المالية الأخرى والتعزيزات الائتمانية مثل اتفاقيات التقاص. يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات عموماً، على الأقل، عند منح القرض. الضمانات غير المالية، مثل العقارات، تقيم على أساس البيانات المقدمة من قبل طرف ثالث مثل خبراء التخمين العقاري، والبيانات المالية المدققة ومصادر أخرى مستقلة.

الضمانات المستملكة

وفقا لسياسة البنك يتم تحديد ما إذا كانت الأصول المستملكة من الأفضل أن تستخدم للعمليات الداخلية أو يجب أن تباع. يتم نقل الأصول المفيدة للعمليات الداخلية لفئة الأصول المشابهة حسب قيمتها المستملكة أو القيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. يتم نقل الأصول التي يتم تحديد خيار بيعها ليكون الخيار الأفضل، للموجودات المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة أو القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع للأصول غير المالية في تاريخ التملك وذلك تمشيا مع سياسة البنك.

محاسبة التحوط

يستخدم البنك المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الائتمان. من أجل إدارة مخاطر معينة يقوم البنك بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي شروط محددة.

عند بداية عملية التحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك طبيعة المخاطر، وهدف وإستراتيجية ادارة المخاطر من استخدام التحوط، والطريقة التي سيتم من خلالها تحديد مدى فعالية التحوط عند بداية عملية التحوط وخلال فترة سريانها.

عقود الإيجار

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية، ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وإن العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل.

المجموعة كمستأجر

إن عقود الإيجار التي لا تتضمن تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل جوهري للمجموعة تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات الطارئة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى المجموعة، وفيما يلي المقاييس المتبعة للاعتراف بالإيراد:

الفوائد الدائنة والمدينة

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية التي تتقاضى فائدة والمصنفة متوفرة للبيع والأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم تسجيل الفوائد الدائنة والمدينة وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي. عند الاحتساب، يؤخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية المشابهة نتيجة لخسارة تدني القيمة، يتم الاعتراف بدخل الفائدة باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسارة تدني القيمة.

العمولات الدائنة

تحقق المجموعة عمولات دائنة من الخدمات المتنوعة المقدمة للعملاء ويمكن تصنيف إيراد العمولات كما يلي:

- العمولات الدائنة المحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة

تؤجل العمولات المحققة من تقديم الخدمات خلال فترة زمنية محددة ويتم الاعتراف فيها كإيراد على أساس الفترة الزمنية. وتشمل إيرادات العمولات ورسوم إدارة الأصول وصناديق الاستثمار والرسوم الأخرى الإدارية والاستشارية.

- العمولات الدائنة من تقديم خدمات مالية والمحققة عند تنفيذ عمل هام

يعترف بالعمولات والرسوم كإيرادات عند إنجاز العمل الهام، مثال ذلك عمولة تخصيص أسهم لعميل. يتم الاعتراف بالعمولات المرتبطة بإنجاز عمل محدد بعد تنفيذ الشروط المتفق عليها في هذا الخصوص.

- العمولات الدائنة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أداة مالية

تتضمن العمولات التي تعتبرها المجموعة جزءا لا يتجزأ من أداة مالية ما يلي: عمولات إصدار القروض وعمولات الالتزام للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها وغيرها من العمولات المتعلقة بالائتمان. إن الاعتراف بهذه العمولات (مع أي تكاليف إضافية) يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأداة المالية المقابلة ويتم الإعتراف بها كإيرادات فوائد من خلال إجراء تعديل على معدل الفائدة الفعلي.

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالأرباح عندما ينشأ حق للمجموعة باستلام الدفعات، والذي يحصل عادة عند موافقة المساهمين على التوزيعات.

صافي دخل المتاجرة

يتضمن هذا البند جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة والفوائد الدائنة والمدينة المتعلقة بها بالإضافة إلى توزيعات أرباح الموجودات والمطلوبات المالية للمتاجرة.

النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه على النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، ويتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف، وتطرح ودائع البنوك التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ التملك الأصلي.

الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، لا يتم استهلاك الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات الثابتة:

المباني وتحسينات البناء	من ٥ إلى ٢٠ سنة
المفروشات والتجهيزات والسيارات	من ٥ إلى ١٠ سنوات

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الموحد ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها. لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

تجميع الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة لتجميع الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. وهذا ينطوي على إدراج الموجودات المحددة (بما فيها الموجودات غير الملموسة غير المعترف بها سابقا) والمطلوبات (بما في ذلك الالتزامات الطارئة ولكن باستثناء إعادة الهيكلة المستقبلية) للأعمال التي تم حيازتها بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بأي زيادة في تكلفة الحيازة على القيمة العادلة لصافي الأصول المستحوذ عليها كشهرة. إذا كانت تكلفة الشراء أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بخصم الشراء مباشرة في بيان الدخل في سنة الشراء.

بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم مراجعة انخفاض قيمة الشهرة سنويا، أو أكثر من مرة خلال السنة، إذا كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى انخفاض القيمة الدفترية. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم في تاريخ الاستحواذ تخصيص الشهرة المكتسبة خلال تجميع الأعمال، على كل وحدات توليد النقد في البنك (CGUs) أو مجموعة من الوحدات، التي من المتوقع أن تستفيد من تجميع الأعمال، بغض النظر عما إذا كان يتم تحويل موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة لتلك الوحدات.

الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة فقط عندما يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق ويكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها سوف تتدفق إلى المجموعة.

في حال شرائها، فإنه يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المقتناة في تجميع الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن التكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها.

يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يجب تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضروريا وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، كما تعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

برامج الكمبيوتر	٣ سنوات
الفروغ	٥ سنوات

تدني قيم الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل، عدا الشهرة، لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، تقوم المجموعة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ

الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، تتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد. لا يتم عكس خسائر تدني قيمة الشهرة في فترات مستقبلية.

الكفالات المالية

من خلال نشاطه الاعتيادي يقوم البنك بمنح كفالات مالية على شكل اعتمادات مستندية، كفالات، وقبولات ويتم الاعتراف الأولي بالكفالات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى بما يعادل القسط المحصل. بعد الإعتراف الأولي، يتم قياس التزام البنك بكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة، الأكبر بينهما.

إن أية زيادة في المطلوبات الناتجة على الكفالات المالية يتم الاعتراف بها ضمن بند «مخصص الخسائر الائتمانية» في بيان الدخل. يتم الاعتراف بالقسط المحصل في بيان الدخل ضمن بند «العمولات والرسوم الدائنة» من خلال إطفاء القسط المحصل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الكفالة.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على المجموعة ناتج عن حدث سابق، والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

الضرائب

-الضريبة الحالية

يتم قياس الالتزامات (الموجودات) الضريبية الجارية للفترات الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه (استرداده من) السلطات الضريبية باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية فعلاً بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

- ضريبة الدخل المؤجلة

تؤخذ الضرائب المؤجلة بالكامل على الفروقات المؤقتة الناتجة ما بين الأساس الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة في البيانات المالية الموحدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

يتم مراجعة القيمة المدرجة لموجودات الضرائب المؤجلة بتاريخ كل بيان مركز مالي موحد وتخفض إلى الحد الذي لا توجد فيه أرباح ضريبية كافية للسماح باستعمال كامل أو جزء من موجودات الضرائب المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات الضرائب المؤجلة غير المعترف بها بتاريخ كل بيان مركز مالي موحد ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي توجد فيه أرباح مستقبلية كافية تسمح بتغطية موجودات الضرائب المؤجلة.

يتم تحديد الضرائب المؤجلة باستخدام نسب الضريبة (أو القوانين الضريبية) المعمول بها أو التي هي بحكم المعمول بها كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد والتي من المتوقع أن تكون نافذة عند تحقق الضرائب المؤجلة المدينة أو عند استحقاق الضرائب المؤجلة الدائنة.

تدرج الضرائب الحالية والمؤجلة كمصروف ضريبة دخل أو إيراد ضريبي مؤجل في بيان الدخل باستثناء الضريبة المتعلقة بقياس القيمة العادلة للموجودات متوفرة للبيع، فروق العملة الأجنبية وصافي الحركة في تحوطات التدفقات النقدية التي تسجل في بيان الدخل الشامل. يتم تصنيف هذه البنود المستثناة في وقت لاحق من بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل مع ربحها أو خسارتها الضريبية المؤجلة.

توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك.
كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد كحدث لاحق.

تقارير القطاعات

يتم توزيع التقارير القطاعية للمجموعة كما يلي: تجزئة، شركات، خزينة وأخرى.

التقاص

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ، لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.